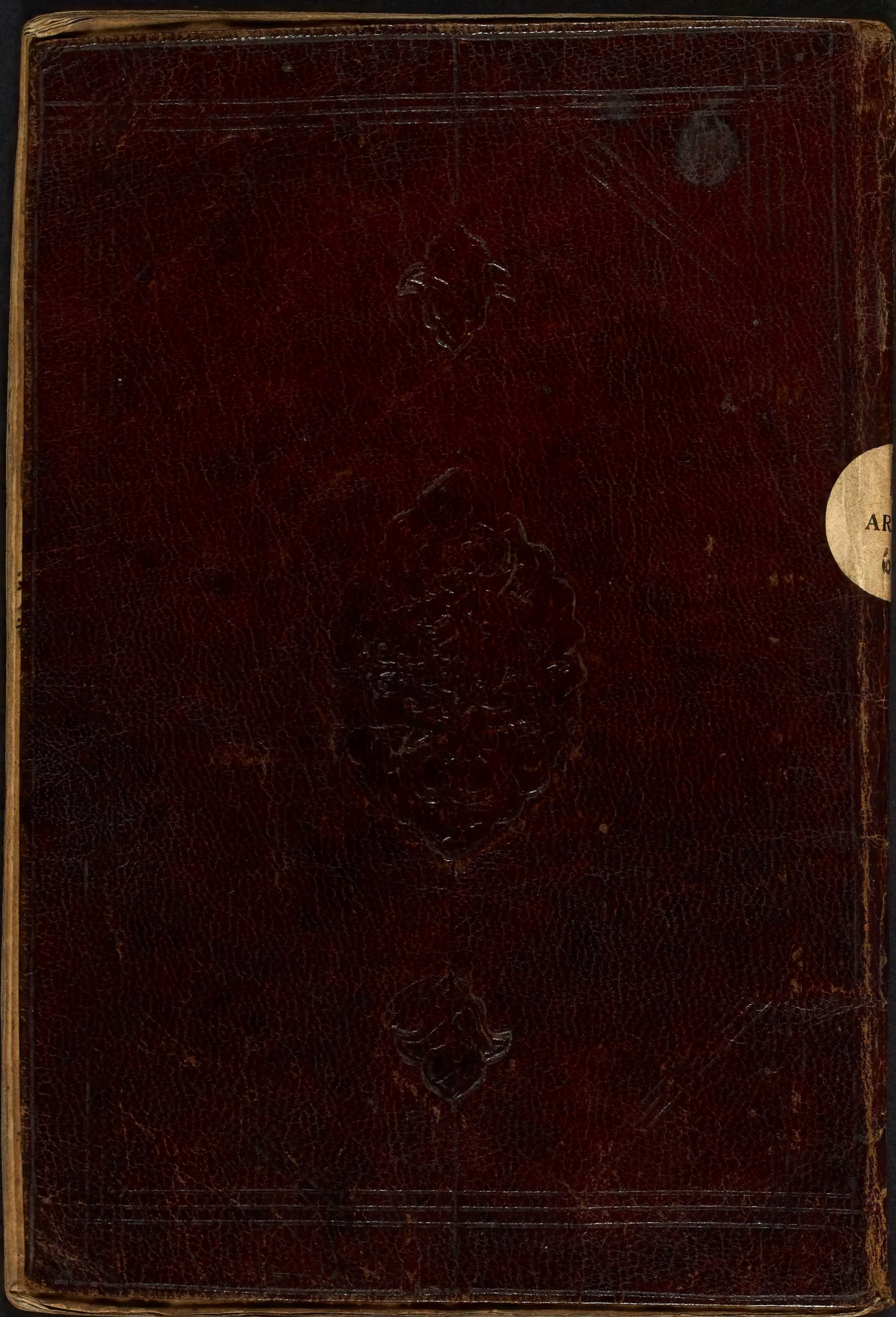


Ms

ARABIC

68







22  
Coppertentement à l'usage des jeunes  
Séminaires de France & Constantinople

---











الماضي فيبدأ على الانقطاع والتفصيل **لا بد** على الاستغراق  
 المحب جميع الارزمنة الماضية ايضا **ولا** على ما خضت لمن منح عوارف  
 الافاضل المنح بكسر الميم وفتح النون وهو الرواية بهنبا جمع المنحة  
 بكسر الميم وسكون النون وهي العطفية والعوارف جمع عارفة وهي  
 الاحسان وما يجوز ان يكون موصولة والعائد في الفصل مخدوف  
 وحذف العائد المنصوب **مغتنم** أي تخضت **لا** فتح يكون من بيانية  
 او متعلقة بالخضت أي الخضت **لا** من بين منح عوارف الافاضل  
 وهو من منح عوارف الافاضل وان يكون مصدرية أي على تخضتك  
**لا** فتح يكون من متعلقة بخضت وازضافة المنح الى العوارف بيانية  
 أي من العطايا التي هي عوارف الافاضل احسانات اليهم واحسانتهم  
 كمن عطف خلدته عليه يدل على ان المراد بما المصدرية او على تقدير  
 الموصولية لا يصح عطفه عليه حيث المعنى ويجوز ان يكون المنح بفتح  
 الميم وسكون النون مصدر منح أي أعطى وحيث يكون المعنى من أعطى  
 عوارف الافاضل على جميع التقادير لا تكرار فيه كما قال البعض وقيل في رفع  
 التكرار على تقدير عدم كون الالف ضمة بيانية وعدم كون المنح مصدر  
 منح المراد بعوارف الافاضل المبني المذكورة في كتبهم او ان حوزة  
 من افواههم وبالمنح المبني المستنبطه أي المستخر منها او من احدها

مستم نور الدين



فكان عوار فهم عطا **قوله** وخصته عطف على لخصته اي على  
 خصته من منح الى اي على كخصتك اي اي من منح عواصف  
 الفضائل شبه الاشياء المهيمنة للفضائل بالعواصف التي هب الرياح  
 الشديدة في الاهداك ثم عبر عن تلك الاشياء بها استعارة مصرحة  
 حقيقة كما استعملنا في الفضائل في النفس بالنباتات الخضرية  
 المرغوبة فعبّر عن المشبهة بلفظ المشبهة استعارة بالكناية واهل  
 اليها العواصف استعارة بخلقها في خصته من منح الاشياء التي  
 ممكنة غير تلك للفضائل كالرياح الشديدة التي هب من مكان لما صارت  
 من النباتات والمثلية ادراك الفضائل بالعواصف على ما قبل فغير  
 مناسب على ما لا يخفى **قوله** وصلوة نصب بفعل محذوف وهو صليت او  
 اصل على غير هذا ككن الفعل هنا ليس لوجوب الحذف لاسما عا  
 ولا يثبت بل جاز الحذف والتكسرة في اختيارها على الاسمية واختيار  
 الحذف على التذكير في هذا كك اول الفواصل اول يجوز ان يكون  
 مفتوح النعمة بمعنى الحسن والاشرف وهو لفظه والاسب بقرائنه  
 وجوز ان يكون مضموم النعمة ثابت الاول اي اشرف النعم وهو  
 الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة او اول النعم بحسب الشرف  
 والرتبة لا بحسب الزمان لان نعمة الوجود سابقة على الايمان والاسلام

وهو شبه الفضائل  
 عارة عن كسب من اشبه  
 الكثرة بالعواصف التي  
 هب من غير محذوف  
 كما على قوله اي  
 وجاز على ما ذكره  
 عند الكلام  
 على

وهو شبه الفضائل  
 عارة عن كسب من اشبه  
 الكثرة بالعواصف التي  
 هب من غير محذوف  
 كما على قوله اي  
 وجاز على ما ذكره  
 عند الكلام  
 على

الاشياء المهيمنة  
 على الفضائل  
 كاشياء مهيمنة  
 على الفضائل  
 كاشياء مهيمنة  
 على الفضائل

الاشياء المهيمنة  
 على الفضائل  
 كاشياء مهيمنة  
 على الفضائل  
 كاشياء مهيمنة  
 على الفضائل

الاشياء المهيمنة  
 على الفضائل  
 كاشياء مهيمنة  
 على الفضائل  
 كاشياء مهيمنة  
 على الفضائل



والاسلام وخواص النبوة والرسالة بالزمان وفي الخصة وخصت المنح  
 والمحسن والافاضل والفضائل والفواضل والمنفوت والمبعوث  
 من الصنعة البديعة ما فيها فليعرف ودل يصنع التفضيل في قوله عليه  
 الشامل واكرم الفضائل ووضح الدلائل على ان خصائله على من خصائل  
 سائر الانبياء وقبيلته اشرف عن قبائلهم ومجراته اوضح من مجراتهم قوله  
 بلعل وعن اى كنت لا اهدى به تقباله بكلام زجره لان النهر منه ثمة  
 لقوله تع واما ان بل فلان هذا هو المفسرون يريد بل على الباب  
 ففعله قوله لا تنهروا ولا ترجموه اذ استسك فاما ان تعطيه وترده رد  
 اين بل كنت اعلا واقول لعلى ان اكتب او عسى ان اكتب فلما لم ينفعه  
 ذلك التعلل وما ينفعه ذلك السبل لهذا الترددين بل اقترح على الكتاب  
 ولا زمني لاجلها في كل صباح وساء كما هو يوم المداومة شرعية فيه  
 وقيل المراد بات بل في الآية طالب العلم وهذا السبب ما نحن فيه فان قلت  
 انا اعتمد ما رد الدين اذ لم يوجد لمشول عنه وهما قد وجد قلت قد عده  
 عد الاستخارة فلما اتقوا الحاج اجابهم بحكم قوله عم اغنواهم عن مستلهم  
 ولو بشتق ممره قوله عن اقترح اخ لا اى الحاجه لان الاقتراح السؤال  
 عن سبيل الحكم والارجال من غير فكر وروية ولا يكون ذلك الا لفاية  
 رغبة والاف محمل الاخ الدينية والطيبين قوله لمطالعة الانحوائن عن

الماء مبتدأ وفصله الماء وجزء الصنعة من  
 وجزءها قوله وفيه خلصت وخلصت قدم  
 بنى الماء قدم عليه  
 البديعية منهم

فعله بل يكون ان يكون مجرور  
 التعلل من غير ال عدم التعلل  
 كما هو من بل هو في باب  
 وفعلا لعل عن اجاب  
 التحدث وان اريد  
 بالدين على كل  
 من قوله شرعية  
 فنية  
 من عبد الله

كسند ما تروى وترى ما كنت  
 كنت بينكم  
 سعدت

قوله عن اقتراح بالافاد بالالف في الطلب وبالف الف  
 بالافاد بالالف في الطلب وبالف الف  
 فقبل اصحابها بالافاد بالالف في الطلب وبالف الف

من انما السبيل الاخ  
 من انما السبيل الاخ  
 من انما السبيل الاخ  
 من انما السبيل الاخ  
 من انما السبيل الاخ



المستفيد بالخوان هذا نف واطها الشفقة عليهم هذا التلخيص  
**وقيل** التعبير بالخوان للتبني على انه لا يقدر على مطالعة هذه الفوائد  
 الا من يكون اخا ومثالا في العلوم فيكون وصفا لتلخيص بالفة  
 والعموم لكل وجهه يومولها فان قيل تمدد بقوله شرعت فيه غداة  
 يوم آه يرج الوجه الا خبر بل بعينه قلنا يحتمل ان يكون ذلك تحديدا  
 بالنعمة لا تمدد **قوله** فزيد الرسل الا غيرة شبهة بل بل الغاية  
 وهي الذرة الكبيرة الشافقة في النفس فغير عن المشبه بلفظ المشبه  
 استغارة مصرحة بتحقيقه الاستغارة الكلمة المستعارة في غير ما وصفت  
 له العلاقة بالمشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وهي هنا  
 اضافتها الى الرسل والتحقيقه ما يكون المتعار له في المشبه مرة  
 محققا محسنا وعقلا والمتعار له هنا مسائل الرسل وهي حقيقة عقلا  
**قوله** شرعت فيه اي في كتب الفوائد المقررة **قوله** اعلم ان من حق كل  
**طالب كثره آه** اي مطلق سواء كانت تلك الكثرة من غير العلوم او علوما  
 مدلوله او غير مدونة والمراد من حق كل طالب كل كثره ذلك  
 والا فليقد ان من حق كل طالب بل المنطقية ان يعرفها من بيتك  
 الجمة والمقضى ذلك ضوجه اما بان الثبوت في الاشارات فيكون سور  
 الكثرة كاذب البية بعضهم او بان المهلة عند علماء البديعة فيكون في وقت

ان يعرفها  
 كالسؤال  
 فان على طالبها  
 ان يعرفها  
 بحكمة كونه  
 سيرة في فضل  
 الخواص وخص  
 الاسرار

اي بعض العلماء وبعض القوم والاختلاف انما هو  
 في الاشارات والافان التي فيها الاتفاق عند الجميع



لعمري ان كل طالب علم اذا اراد ان يحصل في كل شيء من العلوم والادب...

قوت الكلية دفعا ترجح اخذها من على الاخر تأمل المذبر **قوله**

اه يعني ان كل طالب كل كثرة تضبطها جهة واحدة اذا حصل الشعور

بها بتلك الجهة بان يعرفها بها وقف على جميع تلك الكثرة اجمالاً حتى

اذا اورد عليه من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه ليس

منها علم انه ليس منها فيما من فوارش مما يعينه وحرف الهمة الى ما لا يعينه

**قوله** وان يعرف غايتها واي غايتها المهمة لذلك الطالب المترتبة

عليها في الواقع اي يصدق بانها غايتها **قوله** ليزداد جدوت ط

اي سرور والونته وابداء الشروع ولا يقترن السعي في حصنها **قوله** على

الشعور بحرف العلوم اي ليا من الطالب منها في صرف الهمة

الى ما لا يعينه على ما **قوله** وغايتها اي والشعور بغايتها اي التصديق بها

ليزداد جدوت ط ولا يكون سوعبنا وضد **قوله** وموضوع

اي والتصديق بموضوعها لتمييز العلم المطبق عند الطالب عن غيره

ذاتنا ويزداد بصيرته في طلبه وخصاصة الكلام من قوله اعلم لاهنا

ان من حق كل طالب كل كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها

بتلك الجهة قبل الشروع فيها ويعرف غايتها ايضا فكل علم من العلوم

المدونة كثرة كذلك فيكون من حق كل طالب ان يعرفها بجهة واحدة

قبل الشروع فيها ويعرف غايتها ايضا كذلك فلهذا اجرى عادة العلماء

انما هي التي تسمى في كل شيء من العلوم والادب...

بذلك انما هو في كل شيء من العلوم والادب...



آخ لكن تقديم الشعور بالموضوع اى التصديق بموضوعه لم يلزم تقديم  
تأمل ولو قال بعد قوله عينا وضمنا لا وان يعرف موضوعهما ان كان علما  
مدونا لتمييزه عنده تميزا ذاتيا وليزاد بصيرته في شروعه لكان اولا وانما  
اول الكلام مع آخره الياناما **فاما** عن الاعراض الذاتية والعرض  
الذاتى ما يلحق الشئ لذاته او اجزاؤه او لمساويه كالشجر والحركة بالامارة  
والضحك لان **ان** من حيث نفعها في الاتصال الطرف المتعلق  
بمبحث اى بحث عنها بسبب نفعها **فاما** الاعراض باعتبار المعنى اى  
الموافق فيه حيث نفعها **فاما** والضمير راجع الى التصورات والتصورات  
لان الاعراض الذاتية اذا الجبته قيد الموضوع لا الاعراض فلا يرد  
عليه ما قيل ان هذه الاعراض اوصاف للتصورات والتصورات  
ولا دخل لها في الاتصال لان الموصل وجوهه هو نفس التصورات والتصورات  
والمقصود من هذه القيد ان المنطق لا يبحث عن جميع الاحوال  
التصورات والتصورات بل عن احوالها الدقيقة لما باعتبار  
نفعها في الاتصال الى الجمولات ولكل الاحوال الاتصال كما في  
الحدود والرسوم والاقبيسة وما يتوقف عليه الاتصال كقول التصورات  
كلية وذاتية وعرضية وجب وفصل وخاصة فان الموصل الى التصورات  
يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة وكقول التصورات قضية وعكس قضية



قضية ونقيض قضية وحليلة وشرطية الى غير ذلك فهو موضوع المنطق  
مقتضى لصحة الاتصال بالنفس الاتصال بل الاتصال وما يتوقف عليه  
الاتصال اعراض ذاتية له فيجوز عندها هذا العلم فان قيل ليس  
المنطق مسئلة مجموعها الاتصال او ما يتوقف عليه الاتصال قيل اذا  
حكم المعلوم التصوري بانه حد او كسم كان معناه انه موصل الى الجهول  
التصور بلا واسطة وقيل عما يندفع على هذا **القول** التي يجاذبها  
امر في الخارج اي لا يوصف بها شيء حال وجوده في الخارج بل  
من العوارض الذاتية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية  
من حيث تنطبق اشتمال تلك المعقولات الثانية على المعقولات  
الاولى اشتمال الكل على جزئياته اي يكرر على المعقولات الثانية احكام  
الكلية بحيث تنتهي تلك الاحكام وتناثر الى المعقولات الاولى التي  
طبائع تلك المعقولات حتى اذا اريد ان يعلم حال كل من تلك الطبائع  
يرجع ذلك الى احكام تلك المعقولات فيعرف منها مثلاً اذا اردنا  
ان نعلم ان الحيوان الناطق موصل الى كونه نرجع الى ان الحد التام  
يوصل الى كونه واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الاتصال  
نرجع الى ان الجنس يتوقف عليه الاتصال على هذا العكس اعلم ان المعقولات  
الاولى هي طبائع المفاهيم المتصورة من حيث هي وما يعرض للمعقولات



الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يربط بقية الكلية والخزنية  
والذاتية والعرضية وتظاهرها ومفهوم الكل والخزني والذاتية  
وغيرها يسمي معقولات ثانية لوقوعها في الدرجة الثانية من العقل  
الكلية لا بعد تعقل اولها يمكن تعقل امر يعرض له الكلية في الذهن فليس في الخارج امر  
يربط بقية الكلية كما ان للسود المعقول ما يربط بقية في الخارج وما  
الحكمة المعبرة في المعقولات الثانية امر ان احدهما ان لا يكون  
معقولة في الدرجة الاولى بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول اخر  
في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يربط بعضها بكل ما تعقل  
في الدرجة الاولى فهو معقول اول موجودا كان او معدوما مرتباً  
كان او بسيطاً وكذا ما لا يتعقل الا عارضاً لغيره اذا كان في الخارج  
ما يربط بقية كالاتصافات اذا قيل تحققت في الخارج كذا في حواش  
شرح التخرير واذا عرفت هذا فنقول قوله التي لا يذايرها امر في  
الخارج قيد للمعقولات الثانية بامعنا باللفظ لا في الامور المتعلقة  
في المرتبة الثانية لا معنى بالاصطلاح المعبر عنه القيد المذكور  
والا لكان قوله التي لا يذايرها امر في الخارج مستغنى عنه  
فيكون المجموع من القيد والمقيد هو المعنى الاصطلاحي للمعقولات  
الثانية ولا يجوز ان يحل المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي



الا صلاحه ويجعل جملة الصلة والموصول صفة كاشفة عن حقيقتها  
 كما توهم بعضهم لانه ينتقض بالمعذور المعقل في الدرجة الاولى اذ  
 يصدق عليه انه لا يحاذر به امر في الخارج مع انه معقول اول كما ذكرنا  
 الكلام في قوله المعقولات الاولى التي يحاذر بها امر في الخارج ان محله  
 الصلة والموصول قيد للمعقولات الاولى لكن يقع فيه ان الشيء والوجود  
 والوجوب والامكان معقولات ثوان على ما فرر في موضوعه وليست من  
 موضوع المنطق وان اعتبرنا انها بقها على المعقولات الاولى فلا بد من  
 ان يعتبر في التعريف ان في المنطق ايضا فيه حيث يقع في الاصل  
 بان يقال المنطق علم بحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثمانية  
 من حيث تقعها في الاصل الى المجموعات كما فعل في شرح المطالع اللهم  
 الا ان يقال لا كفاء فيه بما في تعريف الاول **قوله كان للمنطق**  
**طريقان** انه قد تقرر عندهم ان الفكر المحصل للمجموعات التصورية تصور ان  
 والفكر المحصل للمجموعات التصديقية تصديقات **قوله** ومقاصد  
 القول شارح ان مباحث القول الشارح وكذا الحال في قوله ومقاصد  
 انعكاس ولو قال بهما الاقوال شارح والاشياء ومبادئ التصورات  
 انظر ومبادئ التصديقات القضية لكان الكلام على ويرة واحدة  
 لكن تفتن فاورد المبادئ على فن واحد واورد المقاصد على فن آخر



قولی چو منها ای من اقسام المنطق ای عدوها قسما لغزین اقسامه

الاجمال **قال** ربنا لا يواب امرأه وترتها بغيرها عن ارادة الفعل

بنقط مجاز امر سدا بقوله تع اذا قمتم الى الصلوة حتى يصح قولہ مضارع تقديم

ماحت اساغوجی واجبا علیہ تامل قول علی روفی الشیخ الفیہ ان

الخط ته في الشارحة وقعت ساقعة على الجوار وفي ترتيب المصنف على

وَمَا يَشْكُرُ إِلَّا فِي الْغَنَى

وہیں انجواب میں تینوں کے ترتیب سے اشارے ہوئے

من المقسم إليها أي ما ورد مباحث العا ط ٢ صدر بابها عو ج

انها ليست منه لان اللفظ مقسم مقسم مقسم المقسم الى خمس

ساجوجي و معروفه الاف سام موقوفه على معروفه المقسم <sup>و لا</sup> و لا كان فهم

المعناه يعنى ان البحث عن اللفظ هنا لغو المعنى منه ولما كان فهم

المعنى منه باعتبار اهـ والا لو ان يقال لما كان البحث عن النقط من حيث

لأنه عن المعنى وجب أنه على أن اللفظ الصحيح أن يقال بسبب ذلك

ما عباره يعرف بالتأمل والتفكير ای من اراد المصباح النفاذ

باب ايس غوجي مع انما ليست منه في غير انما موقوفه عليها ان

فإذا كان ذكر تعريف الله لا ينفك عن تعريفها مقدماتها

هذا يدل بظاهره على ان كل من قسم من قسمه ليس كذلك  
 لان القسم على الحيوان وغيره والاشياء ليست الا انقسامها  
 من قسمه على الحيوان وغيره والاشياء ليست الا انقسامها  
 من قسمه على الحيوان وغيره والاشياء ليست الا انقسامها



اللفظ فنقول **اول** او من الظن به آه اما لزوم العلم من الظن فلا يكاد  
يوجد **ثاني** ان لم يتحمل الظن بان لا يكون مفيد للظن سواء كان منطقيا  
او معلوما **ثالث** والا اي وان لم يكن كذلك بل يتحمل الظن فسيتم دليل او  
وامارة فالدليل البرهان والبرهان ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والدليل  
الاقناعي والامارة ما يلزم من العلم به او من ظن به الظن بشيء اخر وفيه  
ان التعريف البرهان لا يصدق على ما يفيد العلم التصوري وعلى ما يتركب  
من المقدمات التقليدية وعلى الاضافات بالنسبة للمعاني ان اريد  
بالعلم تعريف الدلالة مطلقا لا دراك مع ان البرهان قياس مؤلف  
من مقدمات يقينية لانتاج اليقين ويبطل تعريف الدلالة بالدليل المركب  
من المقدمات التقليدية وما يفيد العلم التصوري والاضافات بالنسبة الى  
المعاني جمعا ان اريد بالعلم الادراك اليقين فالصواب ان يقال  
الاول يستلزم دلا ودليلا والثاني مدلول والدليل ان كان مفيد اليقينين  
يستلزم دليلا برهانيا وبرهانا وان كان مفيد للظن يستلزم دليلا قناعيا وامارة  
**ثاني** ان توسط الوضع فيها اي ان كان الوضع واسطة في تلك الدلالة  
**ثالث** والا فعقلية آه فدرست هذا الكلام على ما قيل ان الطبيعة مختصة  
باللفظية لكن الحق انها الصافية من غشاة لان دلالة السعال الذي ليس  
بلفظ وكذا دلالة حمرة الخبز وصغرة الوجه على مدلولاتها طبيعية فقامت

فان ساء حال منطقنا آه ما استاذنا في هذا المقام فليكن  
لفظنا فافهم من ذلك ان الظن لا يكون مفيد للظن سواء كان منطقيا  
او معلوما **ثاني** ان لم يتحمل الظن بان لا يكون مفيد للظن سواء كان منطقيا  
او معلوما **ثالث** والا اي وان لم يكن كذلك بل يتحمل الظن فسيتم دليل او  
وامارة فالدليل البرهان والبرهان ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والدليل  
الاقناعي والامارة ما يلزم من العلم به او من ظن به الظن بشيء اخر وفيه  
ان التعريف البرهان لا يصدق على ما يفيد العلم التصوري وعلى ما يتركب  
من المقدمات التقليدية وعلى الاضافات بالنسبة للمعاني ان اريد  
بالعلم تعريف الدلالة مطلقا لا دراك مع ان البرهان قياس مؤلف  
من مقدمات يقينية لانتاج اليقين ويبطل تعريف الدلالة بالدليل المركب  
من المقدمات التقليدية وما يفيد العلم التصوري والاضافات بالنسبة الى  
المعاني جمعا ان اريد بالعلم الادراك اليقين فالصواب ان يقال  
الاول يستلزم دلا ودليلا والثاني مدلول والدليل ان كان مفيد اليقينين  
يستلزم دليلا برهانيا وبرهانا وان كان مفيد للظن يستلزم دليلا قناعيا وامارة  
**ثاني** ان توسط الوضع فيها اي ان كان الوضع واسطة في تلك الدلالة  
**ثالث** والا فعقلية آه فدرست هذا الكلام على ما قيل ان الطبيعة مختصة  
باللفظية لكن الحق انها الصافية من غشاة لان دلالة السعال الذي ليس  
بلفظ وكذا دلالة حمرة الخبز وصغرة الوجه على مدلولاتها طبيعية فقامت

في اشارة الى ما قيل ان العلم في  
البرهان ان يبرهن على ما قيل ان الطبيعة مختصة  
باللفظية لكن الحق انها الصافية من غشاة لان دلالة السعال الذي ليس  
بلفظ وكذا دلالة حمرة الخبز وصغرة الوجه على مدلولاتها طبيعية فقامت



لا ختمه **قوله** كذا تخرج على السعال فان طبيعته اللاظ تقطر في السلفظ

بـ عند عرض المعنى له وهذا الاقتضاء صريحاً على ما عليه فتكون الدلالة منسوبة إلى اللفظ

الطبيعة كما ان صدو اللفظ منسوب اليها والمنسوب الى الطبيعة طبيعة

والمقصود بالنظر الى المنطفحة اه وذلك لانها الطريق المعاد

في تفهيم المعاني وتفهيمها من المعلوم او من نفسه ولان الدلائل الطبيعية

والعقلية غير منضبطة لا تختلف فيها باختلاف الطبائع والافهام

ومم ذلك لا تشمل الا على المعاني القليلة بخلاف الدلالة اللفظية

الوضعية فانها منضبطة شاملة لمعاني كثيرة **فان** العمل بالوضعية

سؤال وجواب مشهوران تفهيم السؤل ان العلم بالوضع كقول الموضع

نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له متوفرة عندهم المعنى

لما توفى فتم المعنى على العلم بالوضوء الضابط له الدور وهو محال وقد

الحواب ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا وسالفا لا

لفظ وحسن الاطلاق لا مطلق ولا ساقط والمتوفى عليه العلم

فما هو فهم المعنى من اللفظ حين الإطلاق لا مطلق ولا سابق

فالموفق غير الموفق عليه فليعلم الدور وكيفية ان العلم بابو

انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداءً والمتوقف على العلم بالوضع

انما هو حصول المعنى في القلب اللفظ فاموفق عليه المعلم بالوضع هو

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript discussing linguistic or philosophical topics related to the title above.]*



عدم الاستغراق يكون سالبته ممتدة وهر وقت التجزئة فيكون سالبته

وعلل وجه التامل هو انه حلا يكون في كلامه اشارة  
الدلالات الثلاثة والمناكبت في الدلالة وهو امر مهم  
يتعرض لما اصطلح عليه من استباق صوابه ويعتبر قوما  
باسم المصطلح عليه على ما هو الخارج في التفصيلات  
وعلل بهذا قال ويكن قاضهم عبد الرحيم

منه المعتبر منهم من ان التصديق يستلزم البطاقة تأجيل



جزئیه علی کلا التقدير من ای ليس كل مطابقة او ليس بعضها يستلزم  
 التضمن وانما بقية الجزئیه **عکس** اما لزوما مع ان عکس قولنا  
 المطابقة لا تستلزم التضمن ليس قولنا التضمن لا تستلزم المطابقة  
 لان العکس جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا ليس هو كذلك **قول**  
 وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن اما استلزام التضمن الالتزام فليس  
 بتحقيق ايضا على رأي الجمهور وتحققا على رأي الامام تعرف بالتدبر **قول**  
 فالامام قال به ای حکم باستلزام المطابقة الالتزام بناء على زعم ان بقوله  
 کلا ما هیته يستلزم تصور انها ليست غیرها **قول** وليس بتحقيق لان  
 استلزام تصور کل ما هیته انها ليست غیرها ممنوع بل عدم الالتزام  
 مجزوم لانا تصور کثیرا من الماهیات ولم یبالا غیرها فضلا من نفی  
 الغیرة عنها **قول** لانه لا یبدل علی کل امر خارج سترک لا حاجة لادکره  
 ههنا لانه کیف ان یقال لدلالتة علی الازم ذهابا بل الاکان یقال  
 لان المعبر عنه قوی مراتب اللزوم الذمینه وهو البتین بالمعنی الآه خض  
 صر یفید جهة اختیار الالتزام علی اللزوم ايضا **قول** والا لکان کل شیء  
 والا علی کل شیء ای وهو خلاف الواقع **قول** ای بضابطی وجوب  
 الفهم وهو اللزوم الذمینه البتین بالمعنی اخض **قول** بل علی امر خارج لازم  
 ای ذهابا فیکون هذه الدلالة بسبب اللزوم فیمت التزام **قول** وعلى احدهما

فی یزعم ان کل لفظ وضع لکن وانما غیر متناهیة  
 وهو ظاهر البطلان **قول** ای عن الموضوع له وانما  
 ان یكون کل لفظ وضع لکن وانما غیر متناهیة  
 وهو ظاهر البطلان **قول**

والفرق من الزم والالتزام ان الزم هو فیما یكون  
 الزم لزوما بالمعنی الذمینه والالتزام هو فیما لا یستعمل  
 الا فیما یحتمل الزم لانه ما یبطل بالمعنی الذمینه  
 لانه لم یقل انه یبدل علی امر خارج فافهم  
 ان بقوله وهو خلاف الواقع الا ان کل شیء  
 شیء او نفس استثنائی محذوف احد مقدماته  
 ای وانما ذل علی امر خارج کان کل شیء والآن  
 علی کل شیء والآن یبطل لانه منافی الواقع  
 المقصود منه تمییز الدافع

ای التزام باطل  
 لانه محذوف  
 الدافع فوجبه



احدهما الضيق يقال وعلى كل واحد منهما ما لم ينقص كل واحد منها  
 بالآخرين اي يتقضى منع كل من حدود الدلالة الثلث بنفسه لاثنين  
 الاخرين **قوله** في مثل ما فرضناه آه فيه ان مادة الانتقاض في التعريفات  
 لابد وان تكون متحققة ولا يكفى الفرض فيها **قوله** يمكن ان يكون مطابقة  
 وتضمن والتزامها واما ما كانت يصدق عليها حد الاخرين فلا يكون  
 من الحدود ما لا **قوله** فلا بد من قيد توسط الوضع في كل منها اي في  
 قيد توسط الوضع لما وضع له في كل من الحدود والثلث بان يقال اللفظ  
 الذي هو الوضع يدل على تمام ما وضع له توسط الوضع له مطابقة وعمارة  
 ما وضع له توسط الوضع له تضمن وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن  
 يتوسط الوضع لما وضع له التزاما **قوله** احراز على الانتقاض يجوز  
 ان يكون مفعول له للقيود ويجوز ان يكون مفعولا للفعل وقيد  
 نظرا لانه على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاض منها  
 اذ يصدق على دلالة الشمس على الضوء تضمن والتزاما انما دلالة  
 اللفظ على تمام ما وضع له توسط الوضع تمام ما وضع له فيتقضى حد  
 المطابقة بالتضمن والتزام وكذلك يصدق على دلالة الشمس على  
 الضوء مطابقة والتزاما انما دلالة اللفظ على جزء ما وضع توسط  
 الوضع لتمام ما وضع له فيتقضى حد التضمن بالمطابقة والتزام

9  
 احدهما الضيق يقال وعلى كل واحد منهما ما لم ينقص كل واحد منها  
 بالآخرين اي يتقضى منع كل من حدود الدلالة الثلث بنفسه لاثنين  
 الاخرين **قوله** في مثل ما فرضناه آه فيه ان مادة الانتقاض في التعريفات  
 لابد وان تكون متحققة ولا يكفى الفرض فيها **قوله** يمكن ان يكون مطابقة  
 وتضمن والتزامها واما ما كانت يصدق عليها حد الاخرين فلا يكون  
 من الحدود ما لا **قوله** فلا بد من قيد توسط الوضع في كل منها اي في  
 قيد توسط الوضع لما وضع له في كل من الحدود والثلث بان يقال اللفظ  
 الذي هو الوضع يدل على تمام ما وضع له توسط الوضع له مطابقة وعمارة  
 ما وضع له توسط الوضع له تضمن وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن  
 يتوسط الوضع لما وضع له التزاما **قوله** احراز على الانتقاض يجوز  
 ان يكون مفعول له للقيود ويجوز ان يكون مفعولا للفعل وقيد  
 نظرا لانه على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاض منها  
 اذ يصدق على دلالة الشمس على الضوء تضمن والتزاما انما دلالة  
 اللفظ على تمام ما وضع له توسط الوضع تمام ما وضع له فيتقضى حد  
 المطابقة بالتضمن والتزام وكذلك يصدق على دلالة الشمس على  
 الضوء مطابقة والتزاما انما دلالة اللفظ على جزء ما وضع توسط  
 الوضع لتمام ما وضع له فيتقضى حد التضمن بالمطابقة والتزام



وكذلك يصدق على الدلالة الشمس على وضوء مطابقة وتضمن انها  
دلالة اللفظ على لازم ما وضع له توسط الوضع تمام ما وضع له <sup>فستقتض</sup>  
قد لا تنضم بالمطابقة والتضمن فان قيل يمكن ان يقع القيد بهذا  
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له توسط الوضع <sup>بالمطابقة</sup>  
وعلى جزمه توسط الكل بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن توسط الوضع  
للملزم بالالتزام فلو كان هذا التقدير مع انه غير متبادر ومن السوق  
لا يدفع به انتقاض حد المطابقة بالآخرين <sup>الكتف المصنوعة</sup> هنا  
اي في حدود الدلالات بارادة قيد الحيشة غير ذكر ما بان اراد  
اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له فربما حيث انه دال على تمام  
ما وضع له باليدل بالمطابقة وعلى جزمه من حيث انه دال على جزمه  
يدل بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن فربما حيث انه دال على ما يلزمه  
في الذهن يدل بالالتزام وحي لا انتقاض على ان ذكر قيد توسط  
الوضع لا يدفع الانتقاض كما مر <sup>ان ترتب الحكم على المشتق</sup>  
يدل على علية الماخذ المشتق منه كما في قوله تعالى ات رواق رقة  
فاقطعوا ايديهما فان ترتب القطع على ات رواق رقة  
المشتق من السرقة يدل على علية الماخذ المشتق منه  
بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل بالالتزام وبالمشتق الدال بالوضع



21

بالوضع تمام ما وضع له عليه والدال بالوضع له على جزئه والدال بالوضع  
 له ما يلزمه في الذهن فيكون محصل كلام المصنف ان الدال بالوضع تمام  
 ما وضع له على تمام ما وضع له يدل على المطابقة والدال بالوضع تمام ما  
 وضع له على جزئه بالتضمن والدال بالوضع تمام ما وضع له على ما يلزمه  
 في الذهن يدل على ما يلزمه في الذهن بالاتسار فترتب الحكم بانه يدل  
 بالمطابقة وبانه يدل بالتضمن وبانه يدل بالاتسار على الدال بالوضع  
 تمام ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى ما يلزمه في الذهن يدل على ان  
 الاحكام المذكورة انا هو سبب الدلالة بالوضع تمام ما وضع له عليه  
 وعلى جزئه وعلى ما يلزمه في الذهن ولا خفاء في حصول اعتبار قيد  
 الحيثية في الحد وبتلك الدلالة فيكون معنى التعريفات الدال بالوضع  
 تمام ما وضع له عليه يدل على المطابقة من حيث انه دال بالوضع للتمام عليه  
 والدال بالوضع للتمام على جزئه يدل على جزئه بالتضمن من حيث انه  
 دال بالوضع للتمام على جزئه والدال بالوضع للتمام على ما يلزمه يدل  
 على اللزوم بالاتسار من حيث انه دال بالوضع للتمام على اللزوم بهذا

على اللازم بالالتزام في حيث انه دال بالوضع لتتم على اللازم هذا المذمور  
 هو التقدير الموافق لهذا المقام ولا يخفى ما في تقريره من المسألة والمرونة  
 والمباحية تعرف بالتأمل الصادق بالوضع لتامة وبخبرته  
 او المذموم الظن ان مرجع الضمير المعنى المدلول اي بالوضع لتتم المعنى

اه وجه المسئلة ان ذكر صلة الوضغ بدو صلة الولاية والمناسب ان يذكرهما معا اذ يقال انما هي  
 الدلالة بالوضغ على تمام ما وضع له بايراد على بدل اللام وايراد اللزوم بدل الملزوم نوري



المدلول او الجزئ او المذموم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزئ

المدلول او الجزئ او المذموم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزئ

المدلول او الجزئ او المذموم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزئ

مع ان الامر بالعكس فالصواب ان يقال ولما هو خ، له اي بالوضع  
شيء المدلول جزئ له اي بالوضع شيء المدلول جزئ له وان كان  
المرجع ما وضع له يلزم ان يكون ما وضع له كاف الا لئلا يلزم اللازم  
والنقض ان قوله او الجزئ في قيد هو القيد والمراد ما ذكرناه

لا حاجة اليه اي بل يكفي مطلق لزوم ذهني كان او خارجيا  
فاللزم الذهني اه مستدرك اذ لا دخل له في السببية للمنع المذكور  
وانما السند قوله اللزوم الخارجي كونه بحيث اه ولا يلزم منه  
ذلك انتقال انه من منه اليه اي لا يلزم من استلزام تحقق المستلزم  
في الخارج تحقق اللازم فيه انتقال الذين في المستلزم لا اللازم  
والالتمس يمكن اللزوم لزوما قلنا ان اريد به اللزوم الذهني فاللزوم  
مسلط وغير مفيدة وان اريد به مطلق اي اللزوم الذهني والخارجي  
فاللزوم ممنوعة كيف ولو كان اللزوم الخارجي فلا يكون

في المقابل شرط اه في ان السؤال كفاية مطلقة اللزوم في الشرطية  
لا شرطية اللزوم الخارجي فلا يكون هذا في المقابل لانه عدم  
البصر اه اي عدم المضاف لا البصر المضاف الخارج عن المضاف  
وان كانت الاضافة داخلية يكون البصر لازما في انه من اي

المدلول او الجزئ او المذموم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزئ

المدلول او الجزئ او المذموم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزئ

المدلول او الجزئ او المذموم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزئ



في الذهن اي يتقبل الذهن منه لا البصر فيتحقق الانزام مع المعاني  
بينها في الخارج فاولا التمثيل بزوجيته الاثنين انما قال فاولا دون  
الصواب لان النقص كاف في التمثيل فيصح التمثيل اول ايضا بهذا  
الوجه كنه هذا اول الاية الصياغة تعرف بالتامل بل اولي التمثيل  
بدلالة العيم على البصر على ما لا يخفى بالمعنى الاظم اه يعني ان لزوم

البيان يطبق على معنيين احدهما كون اللزوم بحيث يلزم من تصور  
الملزوم تصور اللزوم والثاني كون اللزوم بحيث يكفي تصور  
مع تصور المرزوم في جرم العقل بالمرزوم بينهما وهذا المعنى اعم  
من الاول لانه علم فيكون متنا ان التصورين كافيان للجزم  
بالمرزوم بينهما في المعنى الاول ايضا مع اعتبار اللزوم تصور  
الملزوم تصور اللزوم فيه وهذا السمع مجتهد في المعنى الثاني بل  
المعتبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جرم العقل بالمرزوم  
بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول امل واشترط ان  
يوجب اشتراط الاظم اه فيه ان يجب اشتراط ان يخص لوجب  
اشتراط الاظم لا يستلزم اشتراطها معا فالدلالة الانشائي انما  
يتحقق اذا تحقق معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق  
الدلالة فيصح التمثيل بهذا القدر فالصواب الجواب بكفاية

البيان يطبق على معنيين احدهما كون اللزوم بحيث يلزم من تصور  
الملزوم تصور اللزوم والثاني كون اللزوم بحيث يكفي تصور  
مع تصور المرزوم في جرم العقل بالمرزوم بينهما وهذا المعنى اعم  
من الاول لانه علم فيكون متنا ان التصورين كافيان للجزم  
بالمرزوم بينهما في المعنى الاول ايضا مع اعتبار اللزوم تصور  
الملزوم تصور اللزوم فيه وهذا السمع مجتهد في المعنى الثاني بل  
المعتبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جرم العقل بالمرزوم  
بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول امل واشترط ان  
يوجب اشتراط الاظم اه فيه ان يجب اشتراط ان يخص لوجب  
اشتراط الاظم لا يستلزم اشتراطها معا فالدلالة الانشائي انما  
يتحقق اذا تحقق معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق  
الدلالة فيصح التمثيل بهذا القدر فالصواب الجواب بكفاية

البيان يطبق على معنيين احدهما كون اللزوم بحيث يلزم من تصور  
الملزوم تصور اللزوم والثاني كون اللزوم بحيث يكفي تصور  
مع تصور المرزوم في جرم العقل بالمرزوم بينهما وهذا المعنى اعم  
من الاول لانه علم فيكون متنا ان التصورين كافيان للجزم  
بالمرزوم بينهما في المعنى الاول ايضا مع اعتبار اللزوم تصور  
الملزوم تصور اللزوم فيه وهذا السمع مجتهد في المعنى الثاني بل  
المعتبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جرم العقل بالمرزوم  
بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول امل واشترط ان  
يوجب اشتراط الاظم اه فيه ان يجب اشتراط ان يخص لوجب  
اشتراط الاظم لا يستلزم اشتراطها معا فالدلالة الانشائي انما  
يتحقق اذا تحقق معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق  
الدلالة فيصح التمثيل بهذا القدر فالصواب الجواب بكفاية



اعلم ان لا شيء ان كان له طول وعرض وعمق فهو  
وان كان له طول وعرض دون العمق يقال له سطح  
وان كان له طول ودون العرض يقال له  
الخط وما يشتمل اليه الخط يقال له  
النقطة

فان كان له طول وعرض وعمق فهو  
فان كان له طول وعرض دون العمق فهو سطح  
فان كان له طول ودون العرض فهو خط  
وما يشتمل اليه الخط فهو النقطة

الفرض في التمثيل او كحل التمثيل على ما ذهب الامة  
انما هو ما صدق عليه تسمية الاستفهام

فان كان المراد بهما معنى ما اكمل اعني نهاية الخط فهي كالانسان وان  
كان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي فهو ليس معنى ما قلت  
هذا انما يريد اذا كان قوله كالنقطة تمثيل للفظ الذي لا جزء له  
وليس كذلك بل هو تمثيل للمعنى الذي لا جزء له فصح لا يرد ذلك لنا  
نحتمل ان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع  
لفظ له جزء على ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي يكون كذلك اللفظ  
جزء لا لمعناه

فان كان المراد بهما معنى ما اكمل اعني نهاية الخط فهي كالانسان وان  
كان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي فهو ليس معنى ما قلت  
هذا انما يريد اذا كان قوله كالنقطة تمثيل للفظ الذي لا جزء له  
وليس كذلك بل هو تمثيل للمعنى الذي لا جزء له فصح لا يرد ذلك لنا  
نحتمل ان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع  
لفظ له جزء على ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي يكون كذلك اللفظ  
جزء لا لمعناه

فان كان المراد بهما معنى ما اكمل اعني نهاية الخط فهي كالانسان وان  
كان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي فهو ليس معنى ما قلت  
هذا انما يريد اذا كان قوله كالنقطة تمثيل للفظ الذي لا جزء له  
وليس كذلك بل هو تمثيل للمعنى الذي لا جزء له فصح لا يرد ذلك لنا  
نحتمل ان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع  
لفظ له جزء على ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي يكون كذلك اللفظ  
جزء لا لمعناه

فان كان المراد بهما معنى ما اكمل اعني نهاية الخط فهي كالانسان وان  
كان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي فهو ليس معنى ما قلت  
هذا انما يريد اذا كان قوله كالنقطة تمثيل للفظ الذي لا جزء له  
وليس كذلك بل هو تمثيل للمعنى الذي لا جزء له فصح لا يرد ذلك لنا  
نحتمل ان المراد بهما ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع  
لفظ له جزء على ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي يكون كذلك اللفظ  
جزء لا لمعناه







الحج واجب في كل سنة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الحج  
فقد خلت فيه الواجب في وقت هذا المشاع واجب فاعلم

توله حتى يدخل الكلام الفرضية وهي التي لا يمكن صدقها  
في نفس الامر على شئ من الاشياء التي هي في الذهن  
كالاشياء فان كل ما يروض في الخارج فهو شئ في الذهن بصدق  
ضرورة وكل ما يروض في الذهن فهو شئ في الخارج بصدق  
في نفس الامر على شئ من الاشياء وكلا يمكن بالامكان العام  
فان كل مفهوم يصدق عليه نفس الامر ان يمكن عام فيمتنع  
صدق تقييده في نفس الامر على مفهوم في المفهومات وكلا لا يوجد  
في الكلام هو موجود في الخارج بصدق عليه موجود في الذهن  
هو موجود في الذهن بصدق عليه موجود في الخارج  
فلا يمكن صدق تقييده على شئ اصلا لكن هذه الكلمات  
الفرضية مع متناع صدقها على شئ لا تمنع العقل مجرد  
فيه عن فرض الاشياء ان يمكنه فرض اشياء اخرى  
مع قطع النظر عن شمولها بقضائها مع شئ في العقل  
القديم في التقسيم الكلامي والجن في حال المفهوم  
اعني امتناعها عن فرض العقل اشياء اخرى  
امتناعها عنه فخلو مفهوم الواجب تقاض المفهوم  
ان عليه جميع الاشياء الذهنية والخيالية المحققة  
والمقدرة داخله في الكلام دون الجوانب التي  
يجتنبها وحال المفهومات في نفسها اعني امتناعها  
في نفس من ان لا تصور بالاستقلال فم يمكن ان يفهم على  
التصور له من طرفيهما اما بالاستقلال او بانضمام  
اخر اليه فيدخل مفهوم الواجب الوجود في تعريفه  
مثلا فان العقل اذا تصور ولا حظ به في التوحيده غير  
امتناع الشبهة فيه فزيد النفس فقال هذا احتمال  
فلا يجب ذكر النفس في التعريف كما ذكره الشارح كما يد  
عليه كلام السيد قدس سره في حاشية المطلاع بهذا  
حيث قال وزيد النفس باعلانه يمكن ان يفهم  
في التصور من طرفيه اما بالاستقلال او بانضمام  
فان العقل اذا تصور ولا حظ به في التوحيده  
على تصور فله من طرفيهما انتهى كلام السيد وان  
لنفس ابطال الاحتمال المرجوح فزيد التوحيده







قوله بان لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره

قوله بان لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره

وكلا المعنيين مجازي **قوله** ولذا اعاده مظهر الاسباب

يقال ويؤيدى اعادته مظهرا وفيه مناقشة لان اعادته في مظهرا

انما يدل على المغايرة اذا كان المقام مقام المضمرة وهذا المقام

ليس كذلك **قوله** واما حديث اعادته في معرفة آه اي حيث

انما اعيدته في معرفة يكون المراد به عين الاول **قوله** بان لا يكون خبره

فيه انه على هذا ينتقض تعريف العرض بالنوع اذ لا قيل يكونه عرضا

فالصواب حمل تعريف الذات على التاويل المذكور **قوله** لان القاعدة

دليل يكون الضاحك خارجا عن حقيقة خبريانية **قوله** فاقدمها بعبارة

ذاتيا ايضا ان الضاحك ليس باقدم الخواص اذ لما طرقت اقدم منه فيعبارة

خارجا **قوله** اصطلح حتى يعني ان اطلاق الذات على النوع باعتبار المعنى

الا صطلح حتى وهو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة خبريانية واما صحة

اطلاق لفظ الذات على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة فباعتبار

بعض افراده اعني الجنس والفصل كالحوان والناطق مثلا ان كان المراد

بالذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افرادها ان كان المراد بالذات

ما صدق عليه الحقيقة واما اطلاق العرض على الخاصة والعرض العام

كالضاحك والماض مثلا فباعتبار نسبتها لا ماخذ الاشتقاق الذي

هو عرض كالضحك والماض مثلا وطبقه على المفهوم الاصطلاحي الذي هو ما

المغايرة

قوله ان الحديث انما هو انما لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره

قوله بان لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره انما هو انما لا يكون خبره



هو ما يكون خارجا عن حقيقة خبرياته باعتبار افرادة وكذلك  
الذات والعرض على تمام المفهوم الجنس والنوع والفصل الخاصة  
والعرض العام باعتبار الافراد **قوله** مع الجنس قيد لقوله تمام حقيقة  
اي بل تمام حقيقة الانسان مع الجنس المشتركة بينهما وتعلية المشتركة  
غير صحيح على ما لا يخفى **قوله** وكان المراد ذلك الاول ان يقال والمراد  
ذلك بقرينة قوله في قسمه واما مقول في جواب ما هو بحسب الشريعة  
والمخصوصية معاودة بعض النسخ المتن بحسب الشريعة المختصة  
بتم الكلام على كلفه **قوله** وان لم يذكره اى اعتمادا على تلك القرينة  
المذكورة فتأمل **قوله** عن النوع اى نوع الانواع وهو النوع الحقيقي  
فما تعرض له بعد تقويمه ان قيل الكون صالحا للمعولية على  
كثير من عين معنى الكلية فكيف يكون عارضا لها بعد التقويم فتأمل  
الكون صالحا للمعولية في جواب ما هو عرض تأمل **قوله** لكونها  
امورا اعتبارية اى يكون الكليات امورا اعتبارية اى حصلت  
مفهوماتها المذكورة اولاً ووضعت اسماءها بازائها كما صرح  
الشيخ في الشفاء فلا يكون لها حقائق غير تلك المفومات فتأمل  
بما يكون حدودا رسوما **قوله** فان قلت جنس جنس اى يعني ان الكليات  
اخص من الجنس لانه جنس جنس وخص من الجنس اخص من مطلق الجنس لانه

فيل هذا التامير واذ اقر في قوله فكان بالشد يد  
بان يكون مرجح حروف المشبهة بالفعل واما اذ اقر في  
بالخفيف بان يكون من الافعال التي تحذف ثلثا من حروفها  
مسألة ابراهيم

يقول انه ينبغي ان يشترط العارض بالمعروف  
فان المعولية صفة عارضة للجنس الطبيعي  
الذي هو معرفه الجنس المنطوق الذي  
كلامه في حقه على ما لا يدرى

وهو تأمل فليكن ان يكون ان رتبة الالاف يقال لا يقال  
في العرض العام على ان حصة الفعل ايضا لانه العرض  
العام لا يكون مقولا في جواب اصلا وان كانا اى حصة  
الفعل مقولا في اى شيء هو مع ان الكلام في رتبة  
نحو رتبة الكليات الخمس كقوله على ما يدل عليه قوله

وامثال هو بعد المرحوم  
وجه ان قوله بعد عن عبارة قوله في اولها  
ظاهر لانه المعولية مطلق في العوارض  
فما لا يخفى على من تأمل فيها وتمام هذه البحث  
والايراد عليه من ان يكون في المبطلات منها  
ما يشبه لولا ما هي عليه

وجه ان قوله ان الالاف لانه المعولية ان يكون  
على معنى الكلية لانه لا يخرجهما معا  
فلا يكون المعولية عين معنى الكلية تامر



فرد من افراد مطلق الجنس **قوله** ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه  
ای افراد کتبی حیوان بالانسان مثلاً فلا يجوز تعريف  
الجنس بالقطر **قوله** وغير مفيد لجواز ان لا يحد الاعتبار ان بل مختلفان  
**قوله** مطلقاً اي عدم الجواز مطلقاً اي سواء اُخذ الاعتبار ان او  
اختلفا فممنوع والنظر في تقرير الجواب ان يقال ان القطر له  
اعتباران اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنساً وهو باعتبار  
الاول اعم من الجنس والتعريف به بهذه الاعتبار وبالا اعتبار الثاني  
اخص منه والتعريف به ليس بهذه الاعتبار فلا يكون هذا تعريف  
للعام بالخاص فان قلت هذا التعريف اما حد او رسم لانه ذكر  
فيه الجنس وهو كل مقيد بالميز واما ما كان يعتبر فيه تركيبه من الجنس  
والمميز فوجب ان يكون التعريف باعتبار الجنس فيكون تعريفاً  
للعام باحد الخواص قلت المعتبر فيهما ذات الجنس لا مع وصفه الجنسي  
واما في الشرح ففهم منه ان التعريف بالخاص يكون جائزاً عند  
عدم الاعتبارين وليس كذلك مع ان قولاً ان القطر بمفهومه متعارف  
العلم لا يناسبه على ما لا يخفى على المتأمل **قوله** والامر ان اي كونه معروف  
وكونه اخص جائز ان **قوله** بالا اعتبارين المتعارفين اي اعتبار  
المفهوم واعتبار كونه جنساً **قوله** معاً ليس المراد به مهناً



[illegible]

وَيَكُنِ الْإِنشَاءُ حَقًّا بِأَقْوَلِ دُونَ  
الْحَقِيقَةِ فَطَرَفُ الْقَوْلِ مَقُولًا لَا لِقَوْلِهِ  
وَحَقِيقَتَيْنِ يَكُونُ تَقْدِيرُ مَقُولًا عَلَى  
لِئَلَّا يَكُونَ خِلَافَيْنِ هُوَ الْحَقِيقَةُ  
مَقُولًا عَلَى خِلَافَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ فَالْمَقُولُ  
الْحَقِيقَةُ مَقُولٌ عَلَى خِلَافَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ فَالْمَقُولُ

فرضاً حتى يدخل فيه النوع المنحصر في شخص كالشمر مثلاً **قول** اقرأ

عن الجنس والخاصة لا يفهم انه انما يكون احراز اعنها اذا زيد فيه

فیه فقط بان یقال مقول علی کثرین مختلفین بالبعد درون الحقیقه

فقط واما اذا لم يسر هذا الفتح لم يرد هذا العهد ولم يرد

فالا حراز انما يحصل بقوله في جواب ما هو كما يعرف بالتأمل

وامثالها في الفصل البعد وفاقه الخبز والعرض العام **قوله**

کالحيوان في جواب ما زده آه يغهم منه ان السؤال على الاصرار عن

الجنس واما ريقول مختلفه اه مع مل خطه قوله في جواب ما هو

مع ان الاحراز عنها كان بمجرد قوله محققين بالعدد دون الحقيقة قوله

فلیفکرز عها ای بقوله مختلفین با بعد و کن ما احترز

عنهما احدكم دقوت مختلفين بالبعد دمع قوله دون الحقيقة

ولو جعل مغنًى قوله فكيف يحزر عنها اي بقوله مختلفين بالبعدون

الحقيقة كان له وجه لكن لا يناسب قوله في الجواب اما ههنا

نامل قولہ ہذا ای سوال بالجیس و امثالہ ان ورد ف نمایرد علی

من يحترقها بعض الكثرين بالمتقين بالحقيقة بان يقال

من يحذر عنها بعض الكثرين بالمتفقين بالحقيقة بان يقال



مثلاً يقال في جواب ما ريد وعمود هذا الجنس وذاك الجنس  
مع ان ريد وعمود متفقان في الحقيقة وكذا هذا الجنس وذاك  
الجنس فيجب كثر عنهما ولا ير على المصداق في الاختلاف بالحقيقة  
مع اثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد محاذ كثر يقال على  
كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو غير النوع  
وفي هذا المقام نظراً أولاً فلانه ان كان السؤال على احرار  
عن الجنس واما له بقوله مختلفين بالعدد آه بدون من حطة  
قوله في جواب ما هو فلا يدفع بالجواب المذكور وان كان على  
الاحراز عنها بقوله مختلفين بالعدد ومع ملاحظة في جواب ما هو فلا  
يرد الا مثال واما ثانياً فلان عدم الاختلاف بالحقيقة مع اتفاق  
بها مثل زمان فلان تفاوت في ورود هذا الاعتراض بين نوع الاختلاف  
بالحقيقة واثبات الاتفاق بهما على ما لا يخفى واعلم انه لو قرر  
الاعتراض بهذا تعريف النوع منقوض بالجنس لانه يصدق عليه  
انه مقول على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب  
ما هو لان الحيوان مثلاً يقال في جواب ما ريد وعمود هذا الجنس  
وذاك الجنس واجيب عنه بان صحة القول بالجنس ناطق به اشمال  
السؤال على الحقيقة في المختلفين الاخر ما ذكره الشرح واجيب بان



بان المبدأ در فضة المدولية المقولية صراحة لاضمننا والحيوان في المثال  
المذكور ليس بمقول على كثير من المتفقين بالحقيقة صراحة بل ضمننا  
لكان الكلام اسلم والسؤال والجواب اشده مما يمة تامل حق التامل  
فان السؤال اه فيه ان محله بعد قول المص وهو اندي بنمير الشئ عما  
يشاركه في الجنس اللهم الا ان يقدر قولنا وهو المميز ان ذاته بعد  
قوله بل في جواب باي شئ هو في ذاته قائل ولذا اي ولان <sup>السؤال</sup>  
باي شئ هو انما هو عن المميز قال <sup>الاجابة</sup> بتبنيها على ان كل ما هيته اه لو  
قال وتبنيها بالعطف او قال وانما قال في الجنس تبنيها لكان  
تأمل <sup>قوله</sup> من امرين متساويين امتناع تركيب الماهية من امرين  
متساويين وان لم نعزم دليل على كنه تركيبها منها غير واقع <sup>قوله</sup>  
كالناطق فانه يميز الان عن المثل ركات في الجنس القريب  
وهو الحيوان <sup>قوله</sup> كالحاس والناسي فان الحاس يميز الانسان  
عن المثل كات في الجنس النامي والناسي يميز عن المثل ركات  
في الجسم واما جنان بعيد ان له <sup>قوله</sup> من حيث هي هي امتنع  
انفكاك عنها في الخارج والذهن جميعا <sup>قوله</sup> الموجوده اي امتنع  
انفكاكه عن الماهية باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن و  
اعتبار وجودها في الذهن دون الخارج بقوله قولا عرضيا اه انما

قوله تامل كنه التركيب  
فان السؤال باي شئ ليس على قوله  
مقول في جواب ما هو بل تحقيق التمام  
عما

انما تتركب قوله وان لم يتم اه وليس  
حق القارة ان يقول تركيب الماهية  
من امرين متساويين وان لم يتم على  
امتناع دليل كنه البقا غير واقع  
فانهم عرب

الظاهر ان المثل في الجملة قوله  
انما على التمثل للفضل البعيد ابدا كما  
لكن الاول ان كنه قوله كما اتت من على التمثل  
بالفضل البعيد في على الجسد على طرف  
ما بين ما قوله لكان طبع والحيوان في كنه المراه  
بالنفس الجسم النامي بطريقه في كنه الموجودات  
بالشهادة اعلم واعلم في كنه ما فهم عرب

قوله تامل كنه التركيب  
فان السؤال باي شئ ليس على قوله  
مقول في جواب ما هو بل تحقيق التمام  
عما

قوله تامل كنه التركيب  
فان السؤال باي شئ ليس على قوله  
مقول في جواب ما هو بل تحقيق التمام  
عما



في تصرف الدنيا والعرض في فيه  
تظلم لانه لم يتقرره على وجهه ان يكون  
الشيء عرضا على حقيقته

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
المخلصين

عماد

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن يوسف

7/2

10

10



لشيء اذ لا بد فيه للماهية المعرفة من وجهين احدهما الوجه المعلوم  
 به الماهية قبل التعريف المصحح لطلبها اذ لا يصح ولا يمكن طلب  
 المجهول مطلقا والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية الذي يطلب  
 عليها به الجنبين التعريف وانما تعلم بالوجه الثاني اذ علم البتة الوجه  
 الثاني للاول مثلا لان المعلوم بالشيء قبل التعريف لناطق  
 انما يعلم بالناطق اذ علم البتة لناطق لشيء بان يعلم ان شأما  
 ناطق ما قبل التعريف بالمفرد لا يصح لان الشيء المطلق تصور التعريف  
 يجب ان يكون متصورا بوجه ما قبل التعريف والا لا متصور طلب ولا بد  
 من تصور المطلق وذلك التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه  
 ما مدخل في التصور المطلق فوجب تحقق التصورين في حصول التصور  
 المطلق بمفرد بل انما يقع بمؤلف **ف** يكون مركبا فيه ان وجوب  
 تصور شيئين لشيء في المعرفة لو استلزم تركيب المعرفة من الثابت  
 والمثبت له لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم  
 الانسان قبل التعريف به بمثل الشية حد له لتركيبه ح من الداخل  
 والخارج اللهم الا ان يلزم ذلك باعتبار اشتماله على جميع ذاتيات  
 له وايضا لم يجوز ان يكون الشيين شرطا للمعرف لا داخلية  
 وهذا ان وارد ان على ما قيل فليتا مل **ف** وقيلوا معنى الناطق شيء



له النطق بفهم منه انه ليس المراد بالمفرد والمركب ما يكون بالقياس  
لا اللفظ كما يستعمل المراد بالمفرد معنى لا جزء له وبالمركب معنى له  
جزء فافهم وهما نظران قولهم معنى الناطق شيء له النطق ومعنى  
الضاك شيء له الضحك الى امثال ذلك ليس لاجل ما ذكر بل لاجل  
ان المعنى المشتق شيء ثابت له المشتق منه الا يرى انهم يقولون معنى  
الناطق شيء له النطق حيث لم يقع الناطق تعريفات ايضا وايضا  
اذا لم يكن الفصل والخاصة مشتقا لم يكن المعنى كذلك فان قلت  
اذا كان معنى الناطق شيء له النطق يلزم ان يكون الناطق رسما  
للا انسان لان الشبهة عارضت له قلت ليس المقصود من قولهم معنى  
الناطق شيء له النطق ان المعنى في معناه عنه لان الشيء فقط بل مقه  
هم ان المعنى في مفهوم يصدق عليه شيء وسواء كان ذلك المفهوم  
نفس شيء او الحيوان او الجسم لا غير ذلك كما يشير اليه ثم نقوله  
كان معناه جسم له النطق **وهو** اما يكتفه اي بمجرد ذاتياته **وهو**  
يخرج التصديقات بناء على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق  
كما هو مبتدأ **وهو** قولنا لاكتساب يخرج المعلوم اه وذلك لان  
الاكتساب هو التحصيل بطريق الكسب بان يوضع المصطلح التصوري المشهور  
به اولاً ثم يعيد الى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تأليفاً



تأليفه يودي الى المظهر وتصورات اللوازم البنية الحاصلة من تصور  
 الملزومات ليس حصولها كذا فلا دخل لاساء التعريف والان كتاب  
 تحصيل ليس كجاصل وتصور الملزوم ليس سببا لتحصيل تصورات  
 اللوازم البنية بعد ما تحصيل بل حضورها في القلب حتى لو فرض كون  
 تصورات اللوازم غير مهيئة لم تحصل مجرد تصور الملزوم بل بعض  
 اللوازم البنية يتوقف عليه تصور الملزوم كالابصار لمفهوم العم وهو  
 عدم البصر لان المضاف من حيث هو مضاف ليتوقف تصور  
 على تصور المضاف اليه فلا يكون تصور الملزوم سببا مبنيا وكابا  
 وكاشفا لتصور اللوازم بل سبب لحصوله في الذهن لا على ذلك الوجه بل على  
 وجه الحضور والاكتساب هو الاول والثاني ولان الحصول لا اكتساب  
 يكون بالقصد والاختيار **قوله** يشتمل الحد آه يعني ان المتبادر من قولنا  
 ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور شيء ما يكون تصور لكنه  
 فلا يكون شاملا للرسم بل يكون مختصا بالحد قولنا واما ما يشتمل  
 كليهما شمولاً ظاهراً **قوله** والتقسيم للمحد وداه يعني لما كان التقسيم الواقع  
 في التعاريف قد يكون للمحد وقد يكون للحد لكن لا على طريق التشكيك  
 والتشكيك بين ان التقسيم مهننا للمحد وللحد وقد يقرر في امثال  
 هذا من التعاريف المشتملة على الترويض سؤال من وجهين الاول ان المحد



انما يكون للماهية من هي و هذا التعريف لا قسم المعروف فان  
ما يكون بصورة سبب لاكتساب تصور الشيء كمنه وما يكون بصورة  
سبب لاكتساب تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه فسمان داخلان  
تحت المعروف والثاني ان لفظ اوله تدوير وهو لا بهم فينا في  
التعريف الذي يقصد به البيان والجواب عن الاول ان هذا  
التعريف راسخ والانقسام اليهما خاصة له يميزه اياه عما عداه  
وعن الثاني انما لانم ان اولى التعاريف التي ذكرتها للتدوير بل  
هو والتقسيم اي اياها كان من القسمين المذكورين فهو من المحدود  
وحاصل ان المراد باوان قسم من المحدود حتى يذو هو انه الذي يكون  
تصوره سبب لاكتساب تصور الشيء كمنه وقسم اخر منه قد  
ذلك وهو انه الذي يكون تصور سبب لاكتساب تصور الشيء بوجه  
يميزه عما عداه بوجه غير لكنه بغيرية المقابل فهو الحقيقة حدان  
للقسمين المخالفين في الحقيقة المخصوصة المشار كن في ماهية  
مطلق المعروف ولم يرد باوان الحد اما هذا واما ذاك على سبيل الشك  
والشك فيك لينا في الحد كذا في شرح الموافق وفي شرح المقاصد  
ان تعريف الشيء بالجواص التي لا تشمل كل منها الا بغض اقامه  
يجب فيه ان يذكر الجميع بطريق التقسيم تحصيلاً لخاصة شاملة لكل فرد



قد كونه على احد الاضاف وتقع كلمة اولى بيان اقلام الحدود  
 لا لبها م والترويد الذي ينافي التحديد واذا عرفت هذا فقولنا  
 وعلا مته كون الانفصال لمنع الخلو على ما يرى ليس بوجه صحيح **قوله**  
 وعلا مته كون الانفصال لمنع الخلو قيل لانه لو كان التقسيم للمحدود  
 من ان يكون القسمان حدين تامين فيجب ان يكونا متساويين  
 وليس كذلك لان ما يوجب التميز اعم مما يوجب الاطلاق على الكثرة او  
 يكونا ناقصين واحدهما تاما والاخر ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم  
 الاختصار في الشقين لان الحد الناقص لكونه مكملا من الجنس البعيد  
 والفصل القريب لبعده وبعده والجنس البعيد قد يصدق ح الانفصال  
 المانع عن الخلو وفيه نظر لان هذا انما يتم اذا ثبت كون الجنس البعيد  
 هذه المادة اكثر من اثنين على تقدير تسليم تعدده وهو غير معلوم  
 على ان المساوات بين الحدين الناقصين **قوله** واحد وكذا بين  
 الحد التام والحد الناقص **قوله** واحد واجبة بناء على اشتراط  
 التماثل بين المتعرف والمعرف لا سيما بين الحد والحد ودفع  
 فرق بين كون القسمين حدين تامين وكونهما غير الحدين التامين  
 فهنا والفرق حكيم بل عدم المساوات علامته لخرى ككون التقسيم  
 للمحدود والحد وقيل ان المراد ان التقسيم لو كان للمحدود لوجب ان يكون



ان انفصال لمنع الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا احد المصنوعين  
 المتغايرين اما اذا كان التقسيم للمحدود فيجوز ان يكون الانفصال  
 لمنع المخلو ولما كان الانفصال ههنا لمنع المخلو علم ان التقسيم للمحدود  
 لا يحد فيه ايضا نظرا لاننا نعلم ان الماهية الواحدة لا يكون الا  
 احد المصنوعين المتغايرين وانما يكون كذلك لو كان حدان متباينين  
 اما اذا كانا غيرهما فيجوز ان يكون الماهية اياهما جميعا ولان المراد  
 بالوجه المميز عما عداه غير الكثرة بغيرية المقابلة اذ لو لم يكن كذلك  
 بل كان الوجه اعم في الكثرة يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له وقع يكون  
 الانفصال لمنع الجمع لا لمنع المخلو وهو ظاهري واما علم انه ان تساؤل التقسيم  
 من الفاظ الحد فهو تقسيم للمحدود والاف هو تقسيم للمحدود كالقول ان الجسم  
 ما يتركب من جوهرين او قابل للبعد الثلثة يكون التقسيم للمحدود  
 ودخولهما تحت لفظهما الفاظ الحد ولوقيل للجسم ما يتركب من جوهرين  
 او اكثر يكون تقسيما للمحدود وتساؤل التركيب اياهما كذا في كشف  
 السري دوى وههنا قد بناو القسامين لفظهما الفاظ الحد وهو  
 ما يكون تقسيما لكتاب تصور الشيء فيكون التقسيم للمحدود  
 لا لحد لانه لو كان للمعرف معرف لزم تسلسل او بيان المذمومة  
 اي لو احتاج لمفهوم للمعرف لا لمعرف اخر لا احتاج لمفهوم معرف







والتحفة السنية في معرفة  
الملك الناصر النجمي

لما عرف الخواص على الاول فليجوز ان يكون اخرايه بديهيه او معلومه  
واما على الثاني فلكونه معلوما باعتبار عارض هو صدق مطلق المرف  
المحدد عليه وقد عرفت ان الخاص <sup>المتحقق</sup> آه يعني هذا جواب سوال مقدر  
تقديره ان معرف المرف <sup>الخاص</sup> من مطلق المرف ولا يجوز توقفه  
بالاخص منه وتقدير الجواب مثل ما سبق في توقفه <sup>بالاخص</sup>  
واما بان التسلسل في الامور الاعتباريه لا يقطع عنه تقديره <sup>حاصل هذا منع بطلان</sup>  
لا تم ان هذا التسلسل باطل وان سلم لزومه لان هذا التسلسل في  
الامور الاعتباريه وهو منقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد  
يعتبر معرف المرف من حيث هو فلا يلزم من احتياج المرف الى معرف  
الخواص احتياجه اليه لما ذكر وقد يعتبر من حيث هو فلا يلزم من ذلك احتياجه  
اليه ولا يعتبر على هذا الوجه واما فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار  
ويمكن الجواب بان يقال معرف المرف مما يصدق عليه مفهوم المرف  
ولا يلزم من احتياج المفهوم الى معرف احتياج ما يصدق عليه المفهوم  
اليه فيكون الاعتراض فيه قبيل اشتباه المرف بالعارض تأمل  
لانه ان كان بحجج الدلائل آه الاولى ان يقال ان كان تصور  
سببها كتاب تصور في كونه فحده وان سببها كتاب تصور  
الشيء بوجه يميزه عما عداه <sup>فسم</sup> قول دال على كونه ما هيته

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the previous page's content.



ان شئ اى دلالة الكاسب على الناطق المكتوب فداير القضية الدالة على  
 عكسها ولا ملزوم المركب الدال على الازمة البين ولا النقط المركب  
 الدال على ما وضع به كرامى الحجازة وانما هو دالة لفظ الكنه ليلزم  
 النقص بالرسم والمصه حذف اعتمادا على التبادر والقول المركب  
 جنس للمحد الملقوط ان كان التعريف له والمقبول ان كان ولا يجوز  
 ان يكون جنسا لهما معا كما سيجئ واما باق القیوم فهو فصل يخرج  
 الرسم والتعبير لكن على تقدير ان يكون التعريف للمحد الملقوط  
 يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط **والحد المنع تسمية** حدانا  
 من قبل تسمية الموصوف باسم الصفة واما من قبل جعل المصدي  
 الفاعل **باعتبار الذاتيات** اى باعتبار اشتراكه على تمام الذاتيات  
 وعدمه ولهذا علم وجه التسمية بالحد الناقص ولذا لم تعرض له  
 فلذا قال اى فلا جعل تركيبه من الجنس والفصل القوسين المستلزم  
 كونه بجميع الذاتيات وهو قال الحد التام **فان كان معناه**  
 وان كان معناه حيوان له الناطق كان الحيوان الناطق بعينه فان  
 قلت اذا عرفت الانسان بالجسم الناطق فان كان معنى الناطق  
 جسم او جوهر له النطق كان معنى الجسم الناطق جسم له النطق او  
 جسم جوهر له النطق ولا خفاء فيما فيه من التكرار وان كان معناه

قوله وان كان معناه حيوان اى يريد ان ما ذكره  
 الشارح محمول على التمثيل لا حصر وهو ظاهر قوله خبير  
 عن حصوله ترتيبا لكون الناطق مركبا بعينه بغير  
 التكرار وعدم كونه حدانا قسما وكلا الازمين باطل  
 فلا يكون مثل الناطق مركبا فالسؤال لم يندفع بعد خبير



[illegible]



كما ذكره وان اريد المعنى المجازي لا يتناول المركب من صرف عريضة  
يختص بمثلها بحقيقة واحدة كالمثال المذكور في المتن وايضا يصدق

على الرسم التام وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو  
ليس جائزا **ذكر** ما هو الغالب في المعرف منها ليس مطلقا

انما قصد بل الرسم الغالب في الوقوع والمركب في الجنس البعيد والخاصة  
ليس الغالب في الوقوع فلما يصرح وجه التعريف **فان قلت**

ان معنى آه يعني ان تعريف الرسم انما قصد يصدق على المركب من  
العرض العام والخاصة بل انما يدل على المركب من الفصل والخاصة

بالتاويل مع ان شيئا منها لم ينع من معارف فاضل عن ان يكونا  
رسمين ناقصين بناء على زعم ان العرض في التعريف اما الاطلاق

على المعروف بما هو ذاتي له جميعا او بعضا او غيره عن جميع اعداء العرض  
العام لا دخل له في شيئا منها فلا يصح معرفا ولا جرم معرفا ولذا

مع الفصل لا يفتي شيئا منها اذا انفصل بغيرها واحدة **قلت** ذلك  
ان المركب في العرض العام والخاصة والمركب من الفصل والخاصة او

العرض العام لا يفتي فيه مقصودة من التعريف بناء على زعم ان  
التعريف لاحد الفائدتين وهما منتقنان منها **قلت** ان حقا

وان كذبنا اني غير اطلع على كونه حقا او كذا لكن الحق انه ليس بحق لان

قوله من الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يتناول المركب من صرف عريضة  
او المطلق لم يوجب الا انما يتناول فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو  
ليس جائزا **ذكر** ما هو الغالب في المعرف منها ليس مطلقا  
انما قصد بل الرسم الغالب في الوقوع والمركب في الجنس البعيد والخاصة  
ليس الغالب في الوقوع فلما يصرح وجه التعريف **فان قلت**  
ان معنى آه يعني ان تعريف الرسم انما قصد يصدق على المركب من  
العرض العام والخاصة بل انما يدل على المركب من الفصل والخاصة  
بالتاويل مع ان شيئا منها لم ينع من معارف فاضل عن ان يكونا  
رسمين ناقصين بناء على زعم ان العرض في التعريف اما الاطلاق  
على المعروف بما هو ذاتي له جميعا او بعضا او غيره عن جميع اعداء العرض  
العام لا دخل له في شيئا منها فلا يصح معرفا ولا جرم معرفا ولذا  
مع الفصل لا يفتي شيئا منها اذا انفصل بغيرها واحدة **قلت** ذلك  
ان المركب في العرض العام والخاصة والمركب من الفصل والخاصة او  
العرض العام لا يفتي فيه مقصودة من التعريف بناء على زعم ان  
التعريف لاحد الفائدتين وهما منتقنان منها **قلت** ان حقا  
وان كذبنا اني غير اطلع على كونه حقا او كذا لكن الحق انه ليس بحق لان

المركب من صرف عريضة  
او المطلق لم يوجب  
ليس جائزا  
انما قصد بل  
ليس الغالب  
فان قلت  
ان معنى آه  
بالتاويل مع  
رسمين ناقصين  
على المعروف  
العام لا دخل  
مع الفصل  
ان المركب  
العرض العام  
التعريف لاحد  
وان كذبنا



بالنظر  
الحمد لله



والقضية المعقولة هي المقصود  
العقل المركبة في الحكم على  
الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا  
وتقع لهما سبب الترتيب

فصل في بيان التقدير بقوله  
يجب ان يقال لغير لفظ  
عبد الرحيم

واجب الوجود واحد **قوله** فالقول هو المركب محفوظ اي حال كون  
المراد به القول المفظوظ جنس القضية المفظوظة وهو اذا كان التعريف  
للقضية المفظوظة او حال كون المراد به القول المعقول جنس القضية  
المعقولة وهو ان كان التعريف للقضية المعقولة وذلك لان لفظ  
القضية والقول اما مشتركان بين المعنيين او حقيقيان في احد  
ومجازيان في الاخر كذا اقرت وعلى كل كلا التقديرين لا يجوز ارادة  
المعنيين هما معا اذ لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا بين  
معنى المشتركة في الارادة باللفظ **قوله** وبان القيود والاطهر ان يقال  
والتعبد لا خير لان البس في هذه واحدة فهو لكن المراد البقاء من القيود  
**قوله** لان صدق القول وكذبه آه اعلم ان معنى صدق القائل وكذبه  
في قوله ان قوله صادق او كاذب وصدق القول مطابقة حكم الواقع  
وان لم يكن مطابقا لا اعتقاد على مذهب الجمهور او لا اعتقاد المخزوان  
كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما معا اي للواقع والاعتقاد  
على مذهب الخارج الجاحظ والكذب عدم المطابقة للواقع عند الجمهور  
وان كان مطابقا للواقع عند النظام اولهما معا عند الجاحظ فليس  
الذي يكون حكمه مطابقا لاحدهما دون الاخر ليس بصادق ولا كاذب  
عند الجاحظ فلا يخبر في الصادق والكاذب بل بينهما وسط

على التقديرين ان يكون المرام  
بالنسبة مبررة بالاجاب والسبب  
في بطلان نسبة الشيء لغيره











بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والمعرفة هدىً والحق ظاهراً  
والنور هبةً من ربه الكريم  
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم  
والنور هبة من ربه الكريم  
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم

اللفظ لا يقال لذات العلم ان تسمية التي تحكم فيها بثبوت مفهوم  
اوسبة حملية بثبوت الحمل في بعض افرادها وسبب الموجبات وكذا

تسمية ما يحكم فيها بثبوت مبانيه مفهوم عن مفهوم لغز او سببها  
منفصل لوجود الاتصال والافتصال في الموجبات واما تسمية شرطية  
فلوجود الشرط المتصل صريحاً وفي المنفصل معنى لان قولنا بعدد  
اما زوج واما فرد في قوة قولنا ان كان هذا العدد زوجاً فلا يكون

فرداً وان كان فرداً فلا يكون زوجاً **قوله** ومن هذا تعرف انه ولو  
قال ببله فالاولى تسم شرطية متصله والثانية شرطية منفصله كما

قال في الشرطية اما متصله لقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود واما منفصله لان كان اوله اذا لم تعرف مما امر الا انقام

الشرطية لا قسامين واما احدهما متصله والاخرى منفصله **قوله**

والجزء الاول لان المراد بالاولية ما هو بالطبع او ما هو علم بالطبع  
بالوضع حتى يدخل فيه موضوع الجملة التي هي جملة فعلية مثل ضرب زيد  
الجملة زيد فلو قال والمحكوم عليه المحكوم به بديل الجزء الاول والثاني

لكان اظهر **قوله** وان تاخروه وصفا اي لفظا كما في قولنا اتنا

مع ان النحوين ليسا بالمتفقين موجودا كذا كانت الشمس طالعة والقول بخلاف الجزء في مثل هذا انما  
في ذلك هو ان خلاف الحكماء يذهب بهول غاية جانب الالفاظ من حيث النحو **قوله** ومما امر علم اه وفيه ما في قوله

مع ان النحوين ليسا بالمتفقين موجودا كذا كانت الشمس طالعة والقول بخلاف الجزء في مثل هذا انما  
في ذلك هو ان خلاف الحكماء يذهب بهول غاية جانب الالفاظ من حيث النحو **قوله** ومما امر علم اه وفيه ما في قوله  
النحوين ليسا بالمتفقين موجودا كذا كانت الشمس طالعة والقول بخلاف الجزء في مثل هذا انما  
في ذلك هو ان خلاف الحكماء يذهب بهول غاية جانب الالفاظ من حيث النحو **قوله** ومما امر علم اه وفيه ما في قوله

اللفظ لا يقال لذات العلم ان تسمية التي تحكم فيها بثبوت مفهوم  
اوسبة حملية بثبوت الحمل في بعض افرادها وسبب الموجبات وكذا



في قوله ومن هذا يعرف ان الشرطه اما متصلا به فليست كذلك ان  
 كان الحكم فيها بالايقاع وهو ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة  
 لما في النفس الامر سواء كان والانتزاع وهو ادراك ان النسبة ليست  
 بواقعة اي ليست بمطابقة لما في نفس الامر سواء كان هذا الادراك  
 موافقا لمواقع وما في نفس الامر اولافينا دل القضايا الكاذبة ايضا  
 هذا اذا اريد بالنسبة مورد الایجاب السلب وهو مراد ان النسبة  
 واما اذا كانت النسبة التامة الجزئية فالايقاع ادعان النسبة الكافية  
 والانتزاع ازعاب النسبة السلبية واما على غيره آه اي على غير  
 موضوع شخص فيكون كلنا فان بين كمية آه **والاوضاع**  
 الاحوال الحاصل بمقدم بحسب اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع معه  
 وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيدان ناكما  
 يحوال معناه ان لزوم حيوانيته زيد لان يتيه ثابت مع كل وضع  
 يمكن ان يجامع مع ان يتيه زيد من كونه قابلا وفاقا او كاتبا  
 او ضاحكا وكون الشمس طالعة او غير طالعة الا غير ذلك  
 التقسيم غير حاصرا في تقسيم القضية الشخصية والمحصول والمهملة  
 غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه مع انها قضية حملية حكم فيها بثبوت  
 مفهوم لمفهوم كقولك الانسان نوع والحيوان جنس **القضية**

في قوله ومن هذا يعرف ان الشرطه اما متصلا به فليست كذلك ان  
 كان الحكم فيها بالايقاع وهو ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة  
 لما في النفس الامر سواء كان والانتزاع وهو ادراك ان النسبة ليست  
 بواقعة اي ليست بمطابقة لما في نفس الامر سواء كان هذا الادراك  
 موافقا لمواقع وما في نفس الامر اولافينا دل القضايا الكاذبة ايضا  
 هذا اذا اريد بالنسبة مورد الایجاب السلب وهو مراد ان النسبة  
 واما اذا كانت النسبة التامة الجزئية فالايقاع ادعان النسبة الكافية  
 والانتزاع ازعاب النسبة السلبية واما على غيره آه اي على غير  
 موضوع شخص فيكون كلنا فان بين كمية آه **والاوضاع**  
 الاحوال الحاصل بمقدم بحسب اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع معه  
 وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيدان ناكما  
 يحوال معناه ان لزوم حيوانيته زيد لان يتيه ثابت مع كل وضع  
 يمكن ان يجامع مع ان يتيه زيد من كونه قابلا وفاقا او كاتبا  
 او ضاحكا وكون الشمس طالعة او غير طالعة الا غير ذلك  
 التقسيم غير حاصرا في تقسيم القضية الشخصية والمحصول والمهملة  
 غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه مع انها قضية حملية حكم فيها بثبوت  
 مفهوم لمفهوم كقولك الانسان نوع والحيوان جنس **القضية**

وانما المقدم بين النسبة وبين الایجاب السلب وهو مراد ان النسبة  
 واما اذا كانت النسبة التامة الجزئية فالايقاع ادعان النسبة الكافية  
 والانتزاع ازعاب النسبة السلبية واما على غيره آه اي على غير  
 موضوع شخص فيكون كلنا فان بين كمية آه **والاوضاع**  
 الاحوال الحاصل بمقدم بحسب اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع معه  
 وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيدان ناكما  
 يحوال معناه ان لزوم حيوانيته زيد لان يتيه ثابت مع كل وضع  
 يمكن ان يجامع مع ان يتيه زيد من كونه قابلا وفاقا او كاتبا  
 او ضاحكا وكون الشمس طالعة او غير طالعة الا غير ذلك  
 التقسيم غير حاصرا في تقسيم القضية الشخصية والمحصول والمهملة  
 غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه مع انها قضية حملية حكم فيها بثبوت  
 مفهوم لمفهوم كقولك الانسان نوع والحيوان جنس **القضية**

وانما المقدم بين النسبة وبين الایجاب السلب وهو مراد ان النسبة  
 واما اذا كانت النسبة التامة الجزئية فالايقاع ادعان النسبة الكافية  
 والانتزاع ازعاب النسبة السلبية واما على غيره آه اي على غير  
 موضوع شخص فيكون كلنا فان بين كمية آه **والاوضاع**  
 الاحوال الحاصل بمقدم بحسب اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع معه  
 وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيدان ناكما  
 يحوال معناه ان لزوم حيوانيته زيد لان يتيه ثابت مع كل وضع  
 يمكن ان يجامع مع ان يتيه زيد من كونه قابلا وفاقا او كاتبا  
 او ضاحكا وكون الشمس طالعة او غير طالعة الا غير ذلك  
 التقسيم غير حاصرا في تقسيم القضية الشخصية والمحصول والمهملة  
 غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه مع انها قضية حملية حكم فيها بثبوت  
 مفهوم لمفهوم كقولك الانسان نوع والحيوان جنس **القضية**



فیملا فلذا ذکرنا **قوله** طردا او عکس ای شوتا و عدا **قوله** فی زمان

فیملا فلذا ذکرنا **قوله** طردا او عکس ای شوتا و عدا **قوله** فی زمان

منتشر ای در زمان ما ای در بعضی لازمه تغییر المعنیه **اول** که عکس

ای کقولنا ان كان الهنا رموجودا فاشمس طالوتة قوله ومنه النص

ای مما یكونان معلوم علی واحدی و هی التولد منهما فی هذا المثال

واما لا يكون كذلك اي لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على ان

سواء كان هناك أمضاؤه في الواقع أو لا يكون كذلك فلاحا به

التأويل عدم الاقتضاء بعدم العلم به ليدفع الايراد الذي سجي

ولا نفع بالامتناع الا ذلك الظن ان المراد بالامتناع في

هذا المقام عدم الانفكاك ان يكون احدهما مازنا للآخر لا عدم

الانفكاك كذا

شعير التمر في الاوقات

انما قال الخليل لانه لا يحب ان يكون يوم النسبه يهرط ولا يخرق احد من

و معلوم گردد و احدی را یقین بین معلول علی بن مغایرین

على ما لا يحصى ولول ما هيعة الان وما هيقة الحمار كذا

محل بحث على ان الدائمة اعم من الضرورية الدائمة فضنة

يكون شبهة في محل في الموضوع فيها أيجاباً أو سلباً كما قد واهم

غير اعتبار ضرورة والضرورة فوقية يكون النسبة فيها ايجابا

الحق في القول بالضرورة المطلقة وهي حكم فيها بطريقه

... من النسخة ...

من افادته في هذا الموضع

[illegible]

١٧٩٨

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and cursive, with some words appearing to be repeated or written in a stylized manner. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

والله ذو الجلال والإكرام  
والله ذو الجلال والإكرام

[illegible]



ايجابا او سلبا بالضرورة وهي الاستحالة لا تفكك بينهما بقولنا  
 دايما او بالضرورة كل ان حيوان وبالضرورة كاشي من ان  
 بجرح وتوجيه الايراد ان الدوام مثبت المحمول للموضوع لكونه ممكنا  
 لعدم ائمة فيكون ذلك البتة ضروريا ايضا فكما حصول الضرورة  
 فلا يكون الدائمة اعم من الضرورة وتقرير الجواب ان المراد بعدم اعتبار  
 الضرورة في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملا خطتها لا عدمها في نفس  
 الامر اعلم ان النسبة لاربع تتحقق بين القضايا بحسب صدقها  
 وتحققها لا بحسب حملها على شيء كما عرفت في موصوفة معنى الدائمة  
 من الضرورية ان كل مادة يصدق فيها الضرورية يصدق فيها  
 الدائمة ايضا وليس كل مادة يصدق فيها الدائمة يصدق فيها  
 الضرورية وتوضيح ان كل مادة يصدق فيها الحكم نسبة المحمول الى  
 الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم نسبة اليه بالدوام وهو  
 وليس كل مادة يصدق فيها الحكم نسبة اليه بالدوام يصدق فيها  
 الحكم نسبة اليه بالضرورة الجواز ان يكون النسبة دائمة ولا يكون  
 ضرورية فيحير عليه ما اوردوا وان اريد بعدم اعتبار الضرورة  
 عدم العلم بها وعدم ملا خطتها لان كل مادة يوجد فيها الدوام يوجد  
 فيها الضرورة لما ذكرناه ان الممكن ما دامت عليه التامت فيكون



ضروريا ولوا عتبرت كونه بالغير فلو لو خط فيها الدوام من غير حطة  
الضرورة تكون **دائمة** ولو خط فيها الضرورة يكون ضرورة نه فكما  
صدق صدق فتا ويا قبل في بيان الاعمية ان الضرورة استحالة  
الانفكاك والدوام شمول النسبة جميع الا زمان والاوقات فان كان  
**الانفكاك** ممكنا فيصدق الدائمة دون الضرورية وفيه ان هذا يتم  
اذا ريد بالضرورة ما بالذات واما اذا اريد به ما هو عم ما هو بالذات  
ومما بالغير فلا اذ لا يوجد الدوام بدون الضرورة وان كانت بالغير  
لما ذكرنا **قوله** كذب فيها سائلة الامتناع اجتماع النقصين وكذا  
الكلام في كل سائلة مع موجبتها **قوله** وصدق سائلة منع الحلو لان  
العناد لو كان في الصدق فقط اي لانه الكذب يصدق فيها رفع العناد  
في الكذب وهو سائلة منع الحلو **قوله** وصدق سائلة منع الجميع لان العناد  
لو كان في الكذب فقط دون الصدق يصدق فيها رفع العناد في  
الصدق وهو سائلة منع الجميع **قوله** وكذا من جانب سائتها اي كل  
مادة صدق فيها سائلة منع الجميع كذب فيها موجبة لامتناع اجتماع  
النقصين واما وصدق موجبة منع الحلو وكل مادة صدق فيها  
سائلة منع الحلو كذب فيها موجبة **قوله** وصدق موجبة منع الجميع  
صدق بين نقصيهما منع الحلو لانه اذا لم يصدق بينهما منع الحلو



الخلو يلزم الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العنيين لا منساع  
 ارتفاع النقيضين وقد كان بينهما منع الجمع **قوله** وبالعكس أي كل شئ  
 صدق بينهما عنيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع لأنه إذا لم  
 يصدق بينهما منع الجمع يلزم الجمع بينهما وهو يستلزم الخلو عن العنيين لا منساع  
 الجمع اجتماع النقيضين وقد كان بينهما منع الخلو هذا خلف **قوله** لكن  
 هذا أي صدق منع الخلو بين النقيضين عند صدق منع الجمع بين  
 العنيين وبالعكس بعد يكون الاتفاق يكون في الكيفية أي بعد اتفاق  
 النقيضين أي القضية الحاكمة بمنع الجمع بين العنيين **والقضية** الحاكمة  
 بمنع الخلو بين النقيضين الإيجاب والسلب أن تكون موجبتين أو  
 سالبتين **قوله** فالصادقة السالبة المتفقة في النوع أي سالبة منع الجمع  
 بين النقيضين عند صدق موجبة منع الجمع وبين العنيين وسالبة منع  
 الخلو بين النقيضين عند صدق موجبة منع الخلو بين العنيين **عليك**  
 باستخراج الأمثلة **قوله** أن منيب عددان أي يكون زيادته بالنسبة  
 إلى عدد وكفر ونقصانه ومساواته كذلك لأن مساوات العدد للعدد  
 المتغايرة غير موجود وللعدد الغير المتغاير له محالة إذا لم يات نقص  
 المتغايرة بين المتساويين **قوله** لا يراو بهما أي حين أو قبل العدد  
 أما مساو أو زائد أو ناقص **قوله** من كسور التسعة الصواب **قوله** التسعة



اذ ليس لكل عدد كسور تسعة ولعل اراد الكاتب ان الكسور تسعة ليست  
الا <sup>والتسعة</sup> النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع والاعشار  
فوق فيما وقع **قوله** كائني عشر فان له نصفاً وهو ستة وثلاثاً وهو الاربع  
وربعاً وهو الثلثة وسدساً وهو الاثنان والمجموع خمسة وعشرون هو  
ازيد على اثني عشر **قوله** وان ناقصاً فقصه اي العدد ناقصاً يجمع من  
كسور عنه يسر ناقصاً كالاربعة فان له نصفاً وهو الاثنان وربعا  
وهو الواحد والمجموع ثلثة وهو ناقص عن الاربعة والعدد المسمى وى  
يجمع منه كسور ايمان يسر مساوياً كاسته فان له نصفاً وهو الثلثة  
وثلاثاً وهو الاثنان وسدساً وهو الواحد والمجموع ستة والصواب  
ان يقال يدل قوله وان ناقصاً المسمى وى وينقص وى وى ذللاً وجه  
لصحة الوطف تأمل ويمكن ان يراد بها المعاني السبعة لغيرها على غيرنا  
سواء الى العدد اما زائد الاجزاء على اونا قصها الاجزاء ثلثة او مساوياً بها  
اياها وقيل العدد الزايد ما زاد على المجموع من كسور الناقص ما  
ينقص عنه والمسمى وى ماب ولى من المشهور ما في الشرح **قوله**  
لا يترك البشعة من المنفصلات منه اكثر من جزئين اعلم ان القوم  
ذكروا في عدم ترك المنفصلة منه اكثر من جزئين وهو ثلثة احد  
ما ذكره في وهو في الوجه على سطر وثانيها ان المنفصلة المكونة من



من اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متحدة فان كان الثاني  
فلا كلام فيه ولا فائدة في ذكر تركيبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الا بال  
لاقتناع كون قولنا العدد ازيد او ناقصا او مساويا منفصلة واحدة  
اذ لو كانت منفصلة واحدة يجب ان يتعين جزاؤها منها الحكم بينهما  
والانفصال فاذا فرضنا ان احد جزئيهما قولنا العدد ازيد او ناقصا  
الاخر اما احد الباقين على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما  
على التعيين تمت المنفصلة به وتبقى الاخر ازيد او اقل او مساويا ان كان احدهما  
لا على التعيين كان اركب من حمية ومنفصلة على معنى اما ان يكون  
العدد زائدا او اما ان يكون ناقصا او مساويا فلم تكن منفصلة واحدة  
كذا قال بعض الناس حين واقول كون التركيب في الحمية ومنفصلة بكون  
المعنى لا ينافي كونه منفصلة واحدة على ما لا يخفى على من له دقة تمييز وتلمس  
ان تركيبها من اكثر من جزئين يستلزم المحال وذلك لان كون البعض  
في المثال المذكور ازيد يستلزم كونه غير ناقص لا يستلزم عين كل واحد  
منهما عين الاخر بحكم منع الخلوق فيلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا  
لان مستلزم مستلزم مستلزم وهو محال لاقتناع الجميع منهما ولذلك  
كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا لاقتناع الخلوق عنهما وكونه ناقصا يستلزم  
كونه غير مساويا لاقتناع الجميع منهما فكونه غير زائد يستلزم كونه غير مساويا



محال لا متناع الخلو بينهما وهذا الوجه متخصص بالنقصان الحقيقة ولا تجري  
في مانعة الجمع ومانعة الخلو وجواب الشارح جواب عن كل من الوجه  
الثلاثة على ما لا يخفى وإنما لم يذكر الشرح لوجهين لما فيها مما ذكرنا  
**قول** والحق ان المراد بالانفصال الى اخر هذا المقال اقول يمكن ان  
يكون المعنى من قولنا العدد ما زيدا او ناقصا او مساويا او مثلا ان  
مجموعها لا يجمع في العدد ولا يخلو العدد عن واحد منها اعم من ان يكون  
بين كل جزئين انفصال ولا يكون لان كل جزئين منها لا يجمعان  
ولا يرتفعان وان كان محتملا وهذا المعنى انفصال واحد قد وجد  
المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما ان يكون هذا الشيء  
لا حجر ولا شجر او لا حيوانا ان المجموع لا يرتفع عن هذا الشيء ومن قولنا  
اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حيوانا ان المجموع لا يجمع على هذا  
الشيء مع قطع النظر عن ان يكون هذا الانفصال بين كل جزئين  
منها او لا فيمكن ان يكون ذلك ولا استحالة فيه شيء من الوجوه المذكورة  
اذ كل منها يستلزم اعتبار الانفصال بين كل جزئين منها كما يعرف  
بأنما كل الصادق فيكون تركيبها من اكثر من جزئين بحسب الحقيقة بحسب  
النظم **قوله** يخرج اختلفت فهما اي اختلفت في القضيتين بالحل والشرط  
بان يكون احدهما حجة والاخرى شرطية سواء كانتا موجبتين او سلبيتين



او سالبين او مختلفين في اليجاب والسلب العدول والتحصيل بان  
 يكون احد هما محضه والاخرى معدوله موجبتين او سالبتين او  
 مختلفتين اذا اختلف الحمل والشرط والعدول والتحصيل شتج  
 الصور المذكورة **قول** وغيره بما في غير الحمل والشرط والعدول والتحصيل  
 مثل الانفصال والاتصال والاطلاق والتجريد غير ذلك **قول**  
 فان نقض الشيء سلبه لما كان زعم البعض ان بين الشيء وعدوله  
 تناقضا والتحقيق غير ذلك انما يرفع فقال فان نقض الشيء  
 سلبه وعدوله بناء على ان المناقضين هما المفهومان المتماثلان  
 لذيهما اجتماعا وارتفاعا والشيء وعدوله وان كانا متماثلين  
 اجتماعا لكن ليس بمتماثلين ارتفاعا لعدم الموضوع اللهم ان  
 تغير المتناقضان بالمفهومين المناقضين لذيهما اما في التحقيق و  
 الانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيل احدهما الاخر  
 كان في نفسه بعدا عن جميع ما سواه فيكون الشيء وعدوله  
 كالان واللاتان متناقضين ولكن في ذلك التفسير بعيد غاية  
 بعد وهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقضه سواء كان رفعه في نفسه  
 او غير شيء فلهذا ان التقيض بمغيب السلب المستلزم للشيء في الحقيقة  
 ليس بمنحصر في القضية بل يكون في المعز وايضا وبما ان ذلك انه اذا



لو حظ مفهوم صدق الالف ان ومفهوم سلبه قبل الذات  
واحدة لم يكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها لان كل مفهوم  
سواء يصدق عليه انه ان او يصدق عليه انه ليس ان وبهذا  
الا اعتبارهما مفردان متناقضان كما ان القضيتين المتين  
هما محمولات متناقضتان والقوم يستعملون الالف ان المأخوذ بهذا  
الوجه نقيضا لمفهوم السلب والتعريف باختلاف القضيتين ليس  
بجمل مع خروج التناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب عنه بان  
مفهوم الالف ان المأخوذ بهذا الوجه وان كان نقيضا لمفهوم السلب  
لكن التناقض بينه وبين الالف ان قوة تناقض القضايا  
رجع التناقض بين المفردات المتناقضات فذلك عرف  
التناقض بان اختلاف قضيتين وصرح بعضهم بانه لا تناقض  
في التصورات كذا حققه المراجع قدس سره في حاشية شرح البحار  
واجب بوجه آخر وهو انه ليس مرادهم هنا تعريف مطلق التناقض  
بل تعريف التناقض بين القضايا لا قياس الخلاف الذي هو عمده  
فانبات العكس وانما الاجابة لما لم يكن فوق الالف التناقض  
بين القضايا لم يتعلق غرضهم الاجابة لان عموم المباحث انما يكون بالنسبة  
الى الاعراض **قوله** لعدم الاثبات اي حين عدم الموضوع لا متناع الاثبات



الاثبات على غير الثابت من انه غير ثابت كما عرف في مباحث جدول  
 القضايا وقد مر ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان  
 لهما اجتماعا وارتقا **قوله** لا منعا مع اعتبار الحكم اه فيها مغررة  
 ولكن التناقض فيها في قوة تناقض القضايا على ما مر **قوله** لانه اي  
 اختلاف بالاجاب ليس يكون مستقلا في ذلك الاقضاء ويكون  
 محتاجا الى امر اخر فانيما تحقق ذلك الاختلاف فعين صدق واحد بهما  
 وكذب الاخرى **قوله** فيخرج اثبات التناقض الى ذلك فخرج مثل  
 قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الالبان حيوان وقولنا  
 بعض الالبان حيوان وبعض الالبان ليس بحيوان لما يكون الاقضاء  
 المذكور فيه بخصوص المادة للذات فان الكلبيين قد كذبنا بالجنين  
 قد تصدقات كاي شيء ولو كان الاقضاء للذات لما اختلفت المقضيات  
 على ما تقر **قوله** ولا يتحقق ذلك اقبل نقض القضية رخصا بعينها  
 وذلك ما يراكم السبب على لفظها قصد لا السبب معناه فلا حاجة  
 في تحقق التناقض بين الشيء ورفع بعينه الى اعتبار الشيء من تلك  
 الشرائط نعم قد يعتبرون في التناقض قضايا مساوية لذلك الرفع  
 فيحتجون في معرفة المساوات الى تلك الشرائط اما فيما هو نقض  
 حقيقة فتعفن عن اعتبار الشرائط لانه في حواشي شرح التبريد **قوله**



والزمان فان قيل قد تحقق التناقض في مثل قولك زيد اب لعم  
واسر وليس بانه اليوم مع وحدة الزمان قلنا لا تم تحقق التناقض  
فيه لان هذين احدهما كذب لاخرى ليس لثبات الاختلاف بل  
لخصوص المادة وكذلك لان البتة لو تحقق امتشاق اليوم  
**قوله** والصحيح ان المعبر لا كغير الشرح حاصل الكلام في هذا المقام  
وملخصه ان الصحيح ان يعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية  
لان التناقض انما يتحقق اذا ورد الایجاب بسبب عكس واحد  
بان يكون النسبة الحكمية واحدة وترد الواحدات المذكورة اليها  
لان وحدة النسبة مستلزمة لهما وكافية في تحقق التناقض بخلاف  
الوحدات المذكورة فانها ليست مستلزمة لوحدة النسبة ولا كافية  
في تحقق التناقض اذ لو لم تتفق القضاة في الالة والعلة والمفعول  
به والمميز وغير ذلك لم يتحقق التناقض وان اتفقت في الوحدات  
الثمانية المذكورة واعلم ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق  
وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الایجاب والسبب فاعلم انما لا  
تحقق وحدة النسبة لانها لا نفسها حتى لو امكن وحدة النسبة الحكمية بدون  
تلك الوحدات لم يتحقق تحقق التناقض على شيء منها على ما لا يخفى  
وبهذا التقرير يعلم ان المعبر وحدة النسبة **قوله** والا فلا حصر اه اي



أي وإن لم يعتبر وحق النسبة الحكيمية فلا تخصر شروط تحقق التناقض فيما  
 ذكر ولا في الوحدات الثمانية بل لا بد من وحدة العلة والآلة والمفعول  
 والتميز على غير ذلك أما وحدة النسبة الحكيمية فمستلزمة وإياها أيضا قيل  
 المعبر وحدة المحمول والموضوع والموافق مرودة إليهما واكتفى الشيخ بقصر  
 الفارابي بوحدة الموضوع والمحمول الزمان وجعل خمسة الباقية راجعة  
 إليهما وكل منهما لا يخلو عن تعسف فان صاحب التجريد قال اذ قلنا  
 الشمس تجفف الثوب المندى أي إذا لم يكن الهواء باردا ولا تحففة  
 أي إذا كان باردا لم يكن عدم برون الهواء ولا وجوده خارجا عن الموضوع  
 الذي هو الشمس ولأن المحمول الذي هو قولنا تجفف الثوب المندى  
 بل كان شرطاً وجود الحكم وعدمه اذ لو قيل الشمس مع برودة الهواء  
 غير الشمس مع عدم برودة الهواء اذ قيل تجفف الثوب مع برودة  
 الهواء غيره مع عدمها حتى يصير الشرط جزءاً من أحد هما كان تعسف  
 وكذلك اذ قيل السقمونيا مسهل للصغراء أي يبددنا ليس سهل  
 أي يبدد الترك لم يكن يكون تلك البلاء جزءاً من السقمونيا ولا من  
 المسهل الا بتعسف بخلاف رد الكل إلى وحدة النسبة الحكيمية كما في  
 حاشي الشرح **بالتجريد قول** وأما في المحصورات الخ فيعني شرط تحقيق  
 التناقض المحصورات مع هذه الشروط تسع وهو لا خلاف بالكلية



والجبرئة **قول** لا اتحاد للموضوع فيها اي في الكلية والجبرئة لان الموضوع  
الكلية جميع الافراد وموضوع الجبرئة بعضها والجميع غير البعض واذ لم  
يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب بسبب على شئ واحد  
فكيف يتحقق التناقض **قول** لان المهرود بالموضوع في كل المستزاي  
في المستزاي شرط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع في الذكر  
اي ما اعتبره اتحاد العنوان اي مفهوم الموضوع دون خصوصية  
الذات اعني ما صدق عليه الموضوع **قول** فكلها حكمها اي حكم الماهية حكم  
الجبرئة فقبض الموجه الماهية انما هي التامة الكلية والمهتراب لينة  
ليس الا نقبض الموجه الكلية **قول** صار مغني ثانيا وهو ضرورة الموضوع  
محمولا والمحمول موضوعا **قول** اي يجعل الموضوع في الذكر والي اصل ان  
العكس جعل عنوان الموضوع محمولا وجعل عنوان المحمول موضوعا  
او جعل عنوان الموضوع عنوانا لمحمول وجعل عنوان المحمول عنوانا للموضوع  
هذان عكس الجليات وعكس الشرطيات فلما جابته فيها الى هذا التباين  
بل لا فائدة في عكس المنفصلات على ما لا يخفى والمذكور العكس المستور  
واما عكس النقبض فهو ان يصير نقبض الموضوع محمولا ونقبض المحمول  
موضوعا كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان قولنا كل ما ليس  
بحيوان ليس انسان وانما لم نذكره المصنف لقل استعماله لا لعدم **قوله**



لا يدرى السبب اصلا يعني ان عكس القضية يعتبر فيه لزومه لها ولهذا عرفوا  
بانه اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف  
والصدق ولو اعتبر بقاء الايجاب والسبب بحاله لا يصدق العكس في  
كل مادة تكون المحمول مساويا للموضوع او مبيانا اذا خالف الا اصلا  
في الايجاب والسبب كما في المتشايين المذكورين واذا لم يصدق لا يكون  
لازمة **قوله** فغناه ان صدق الاصل صدق العكس فيه ان معناه مع  
بقاء التصديق الكائن قبل التبديل المذكور بعده بمعنى انه ان كان صادقا  
الاصل باعتماد الخبر في صدق ذلك لانها صادقة في السبب  
فتناول عكس الكواذب ومع بقاء الكذب الكائن قبل بعده اين  
هذا مما ذكره الشرح **قوله** يراد به كون التصديق محال له يعني مجازا من  
باب ذكر الكل وارادة الجزء فيه ان مثل هذا يجوز انما يكون اذا  
اطلق لفظ موضوع لكل على الاحمال على الجزء مثل ان يذكر لفظ  
البيت للموضوع للجدارات الاربع مع السقف ويراد به السقف او  
الجدارات اما اذا ذكر الكل بالفاظ تدل على البغاية كل لفظ على جزء  
فصحة ارادة الجزء بمجموع هذه الفاظ على سبيل المجاز محل بحث **قوله**  
اطلاق لفظ على احد محتملة على التعيين تعليل لقوله معناه  
ان مجموع التصديقات الخ لا لقوله يراد به كون التصديق محال لان بقاء



التصديق والكذب بحاله لا يحمل بقاء التصديق فقط بحاله واداره  
من البقاء لا يناسب قوله بحاله على ما لا يخفى فالحق ان ذكر الكذب  
واقع استطران **قوله** يجوز ان يكون المحمول له لما كان مذكوره  
المصنف في تعقيب المسئلة مادة جريئة لا يثبت بها المسئلة الكلية  
على ان الشئ على وجه كونه وجعل مذكوره المصنف كالتقرير بالتمثيل على  
ما هو العادة وحاصل مذكوره الشئ انه يجوز ان يكون محمول الاصل  
اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع  
الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاختصاص على الاعم وذلك لا يصح  
كلما لعدم صدق الاختصاص على كل افراد الاعم والا يدرم ان لا يكون  
الاخص اختصاصا لا الاعم اعم **قوله** لوجوب الملاعات الخ اي تصادفها  
على شئ والا يستلزم ان يصح الحمل وهذا خلف وبالصداق يعلم  
الصدق الجريئة من الطرفين اي من اصل والعكس فعدم صدق  
الجريئة في العكس ولا يعلم صدق الكلية وان كانت صادقة في  
مادة تساوي طرفي القضية **قوله** لانا اذا قلنا الخ تقرير لتعقيب  
بالتمثيل كما سبق **قوله** والا فبعض الجحرات ان آه اي وان لم يصدق  
لا شئ من الجحرات ان يصدق بعض الجحرات ان لا متناع ارتقاء  
النقيضين واذا صدق بعض الجحرات ان يصدق بعض الاثان



الان بحر لان صدق الاصل مستلزم الصدق والعكس وهذا خلف  
**قوله** او نضمها اه اى نضم هذه القضية وبن قولنا بعض الحرف  
 لا قولنا لا شئ من لان بحر ونقول بعض الحرف ان لا شئ  
 من لان بحر حتى ينتج بعض الحرف ليس بحر وهو محال وايضا انما  
 يصدق السبب الكل اذا لم يتصل به الموضوع والمحمول في ذات ما  
 وان لم يتصادق في ذات ما صدق السبب الكل في طرفين **قوله**  
 لجواز صدق عن احدها اى في مادة يتأين الطرفين في ان لبت  
 الى المثال المذكور **قوله** لرعاية حدود القضية في اى موضوعاتها  
 ومحمولاتها في العكس المستور **قوله** ما لا يخفى على متبعيه ومتبعيه اى تابع  
 الشئ وطالب الى استغناءه بعكس النقيض في كسبه الحكيمه ففيه  
 تفكيك الضمير وحذف المضاف في الثاني والامر من هذا على  
 تقرير ان يكون متبعيه بالعين المهملة في الاتباع اما اذا كان من  
 التبع اخذ من المضارع المحذوف منه احد التالين وهى بالتفعل  
 في الامر اظهر لكن وجود الاخذ المذكور من الاصل غير معلوم ولا يخفى  
 ما فيه من صنعة التجنيس الخطي **قوله** وهو بالبعي كس اى باب الرفع  
 في مقاصد التصديقات الاقرب ولوقال الاقرب والاشكال  
 وفروها كان اضم واو في تأمل **قوله** في تعريفه وتفسيره اى باب



القياس الكائن في تعريف القياس وتقسيمه **قوله** كالقضية بسيطة  
القضية اما بسيطة ومركبة لانها ان شئت حقيقةها ومعنايا على  
حكيمين مختلفين **بالاجاب** السلف فيه مركبة كقولنا كل انسان  
صالح لا ديثما فان معنايا على حكيمين مختلفين **بالاجاب**  
اجاب الضحك لان وسبب عنة بالفعل وان لم يشمل  
حقيقةها ومعنايا على حكيمين مختلفين **بالاجاب** السبب فيه بسيطة  
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان حقيقةه لا بالنسبة  
الحيوان لا الابن ان اذ عرفت هذا فالقضية بسيطة مستلزمة  
لعكس ونقيضها يخرج عن هذا التعريف بقية **قوله** لان قولنا اما  
القضية المركبة المستلزمة قيت في عليها المقال **قوله** بشرط تسميتها  
بقاسابل لو كانت منكورة لكنها بحيث لو سلمت يزعم عنها لذا انها قول  
لغير اسم قياسي **قوله** يخرج الاستقراء الغير تام للاستقراء هو الاستدلال  
الاستقراء واما غير تام ان لم يكن كذلك كقولك كل حيوان على الكمال  
الذي يشمل على تلك الجزئيات واما هو اما تام ان كانت الجزئيات  
مستقراء واما غير تام ان لم يكن كذلك كقولك كل حيوان يحرك فكل  
الاسفل عند المضغ وهو حكم الكل المستدل عليه فاننا راينا الانسان  
والفرس والذرة وسائر الحيوانات كذلك وهو غير تام لان جميع الجزئيات



الجريئات ليست مستقرات فيه لان التمسح خارج عنه لانه يحرك فله  
 الا على عند المصنف والاستقراء التام يتم قياسا مقسما وافاد <sup>البيان</sup>  
 فلا يخرج عن التعريف بفيد لزوم **قول** والتمثيل وهو ان يستدل  
 بخبري على خبري الاخر لا شرا كهما في علة الحكم كما يقال النبيذ حرام كالحمر  
 لا شرا كهما في علة الحرمة والاسكار وهذا اذا كان المراد بلزوم القول  
 الاخر لزوم العلم به بمعنى الجرم واما اذا كان ما هو عم من انظر فلا يخرج  
 عن التعريف بهذا **القيود** المستلزمين لاحدهما الى استدلال  
 الكل بالخبر يعني ان معنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول  
 منها دخلا في حصول القول الاخر وفي استدلال الكل بالخبر ليس الامر  
 كذلك الا يرى ان حصول الخبر ليس بموقوف على حصول الكل بل  
 بالعكس فاذا كان كذلك يخرج بقوله عنها عن التعريف وايضا يخرج  
 به ما يلزم منه قول اخر بخصوص المادة لا عن نفسها اذا لمبادر من لزوم  
 عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء كما في قولنا لا شيء من الان  
 يحجر وكل حجر حماد ويلزم من لا شيء من الان ان يحاد كذا قيل لكن  
 يخرج بقوله لذا انها ايضا **قوله** عن مثل القياس المساوات وهو ما يرب  
 فيه قضيتين يكون متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى كقولنا من  
**سورة** **سورة** فانه يلزم عنهما ان **سورة** لكن لانهما بل **سورة**



ان كل مساوي المساوي للشيء مساو كذا للشيء في الصواب ترك  
لفظ مثل الا ان يراد به مادة فموان المساوات فقط لكن غير متناهية  
**قول** غير مثل قولنا جزء الجواهر اه المراد بمثل ذلك ان يكون القضية  
التي تكون واسطة في الدوام لازمة لاحدى المقدمتين لكن يكون قد  
مغاير المحذور والقياس نامل **قول** كذا المساوي والفرق فيه لان مساوي  
المساوي مساو وكذا اطراف النصف **قول** كذا النصفية والرابعة  
فان النصف النصف ليس بنصف وكذا اربع الربع ليس بربع وكذا  
سائر المكسور **قول** لكان اما هذا بانا ولقوا من الكلام او مصادرة  
اه اي لو كانت الاخرية كانت النتيجة اما عين المقدمتين فيكون هذا  
بانا ولقوا من الكلام واما عين احدهما فقط فيكون مصادرة على المظنة  
لانها كون المدعى جزء من الدليل بان يكون احدي مقدمتيه و  
مستتملة على الدور المستلزم للمحال وهو توقف الشيء على نفسه ايضا  
النتيجة المطلوبة غير معروضة التسليم بخلاف المقدمات **قول** كذا جابو  
فيه اشار الى ان في الجواب نظر وجهه ان القضية المركبة تكون  
قولا لمؤلف من اقوال من سلمت لزمتها لذاتها قول اخر فيصدق  
التعريف عليها بلا ريب والجواب الصحيح ان يقال المراد بالدوام الدوام  
على طريق الاكبت كذا تعريف المعروف **قول** اي بصورتها اشارة الى جواب



جواب ما ورد على تعريف الاستثناء في ان كون النتيجة المذكورة في  
 التقياس بالفعل بناءً على خبرتها بالمفعلة المذكور سابقاً وكون نقيضها  
 المذكور رافيه بالفعل سبيلهم ان لا يمكن التصديقة بالنتيجة اذ التصديق  
 بتقيضها لا يمكن التصديق بها اي بالنتيجة وتقرر الجواب ان المراد  
 بذكر النتيجة في التقياس ذكرها بصورتها في اي ذكر لغيرها على الترتيب  
 الذي في النقيض بدون اعتبار الحكم الا يرى ان النتيجة محتملة للصدق  
 والكذب والمذكورة في التقياس لا يحتملها **قوله** موضوع المطلوب الخ  
 اعلم ان النتيجة من حيث تغرهما على التقياس وحصولها منه بسم نتيجة  
 ومن حيث انها تطلب بالتقياس بسم مطلوبها والمراد بالمقدمة منها  
 القضية التي جعلت جزءاً في تسمية الموضوع والمحمول حد الكونهما  
 طرفين في القضية والحد في اللغة الطرف **قوله** لان في الغالب قل  
 افراد او يجوز ان يكون تسمية الموضوع اصغر تشبيه قليل الافراد  
 بقليل الاجزاء وكذا تسمية المحمول اكبره يجوز ان يكون بتشبيه اكثر الافراد  
 بكثير الاجزاء **قوله** لانها ذات الاصغر وجوز ان يكون من قبيل تسمية  
 الكل باسم الجزء والتأنيث لتأنيث الموصوف وكذا الكلام في وجه تسمية  
 بالكبرى **قوله** تشبهها اي تشبيه المعقول بالمحسوس والمقدار عبارة عن  
 الامتداد الطولي والعرضي والعمقي **قوله** يقتضيه حكمه المطلوب اي حكم



الواسطة وتذكر الضمير تباديل الوسط والمراد بحكم الوسط الحكم على  
 الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصله ان الحكم باندرج الاصغر في الوسط  
 وباندرج الوسط في الاكبر مستلزم لاندرج الاصغر في الاكبر واذا كان  
 بدئي لا نتاج يكون اولي النتاج فيتم شكلا اولي ذلك **قوله** في شرف  
 مقدمته وكانت له شرفية بهذا الاعتبار فقدم من بين سائر الاشكال  
 الباقية الى الثلاثة الاخيرة فكان ثانيا **قوله** لا تنما لها على موضوع  
 المطم والموضوع اشرف من المحمول لانه الذي لا حله يطلب المحمول **قوله**  
 وهي الكبرى لا تنما لها على محمول المطلوب الذي يطلب اجل الموضوع  
 فيكون اخس من الموضوع **قوله** اذ لا شرة الخ لفي لفته اياه فكما  
 مقدمته فكان بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقط بعضهم عن درجة  
 الاعتبار فاخر عن الجميع فجعل رابعا اذ ان خاص فصاعدا **قوله**  
 مع ايجاب النتيجة اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها لا يصدق  
 قولنا كل ان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق ايجاب وصدق  
 قولنا كل ان حيوان وكل فرس حيوان مع صدق سلب وكذا  
 صدق قولنا لا شيء من الان كبحر ولا شيء من الناطق كبحر مع  
 صدق ايجاب وصدق قولنا لا شيء من الان كبحر ولا شيء  
 من الناطق كبحر مع صدق سلب وايضا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان

توضيح ان ملاقات الشيء  
 لا يستلزم ملاقاته بالشيء  
 اعلم ما فائدة التمثيل  
 في بيان ان الانسان  
 لا يوافق الناطق ايضا  
 على انهم ذوو عقل







ضروباً حاصله ضرب الصفات الثمانية في الكبريات كذلك

عن درجة الاعتبار **رؤس** باعتبار النتيجة الخ. ولذا باعتبار المقدمات

والكلمتين اشرف من الكلية والجزئية والموجبة الكلية اشرف من الكلية

يقسم الخ الزوج ان قبل التضيعة واحدة فهو زوج الفرد كما

ان لم غنته الس فهو زوج الزوج والم ذكر العتس وح لا ميت

ثم روج الراج وروج العدر وروج الراج وروج الغدر فلا ثم

یست باطل و هر چه او گفته باشد باطل و نورانی بودن سیر  
آقایان و فغانه بلزم المصاوی و غیره و اینها را باید که در حق تعالی  
بدی مقدمه و کون خود منها و الهی و غیره و غیره و غیره

نحو بوضع الخ بناء على ان الشرطة العظام الاستثنائي بشرط ان

المقدم من غير

المذكور المذكور المذكور المذكور



ان يكون موجبة كلية لزومية على ما بينت في المطولات فيكون المقدم  
ملزوما والثاني لازما ولا شك ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم  
لا العكس وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم لا العكس  
اثان في المتصلة وهما رفع المقدم ووضع الثاني واثان في مانعة  
الجمع وهما رفعها واثان في مانعة الخنوع وهما وضعها فبما اذا كان  
الملازمة عامة اي من احد الطرفين والمساوية ما كانت في الطرفين  
المساوية الخ واقول الحكم في الشرطية الموجبة اللزومية التي

المساوية الخ واقول الحكم في الشرطية الموجبة الزمنية التي هي  
احدى جزئي القياس الاستثنائي بلزوم الثاني للمقدم ولا شعار فيه

للعكس سواء كانت الملائمة في الطرفين او من احدهما فاستشعر

المساوات بخصوص المادة لانه ان المقدمات والمراد بالانهاج منها  
ما يكون لذات المقدمات بل واسطة فثبت ان استنباطها عيى للمعتم

يُتَّبَعُ عَنْ الشَّيْءِ لَا بِالْعَكْسِ شَيْئًا، نَقِصُ الشَّيْءِ لَا يُتَّبَعُ نَقِصُ الْمَقْدَمِ  
بِدُونِ الْعَكْسِ مَطْلَقًا سِوَا، كَمَا أَنَّ الْمَلَا زِمَةً عَامَّةً وَمَوْجِبَةً

کما یبحث عن الصور الخای کما یجب ان یبحث عن الصور یجب ان  
یبحث عن المادة فیه یوصف الذهن فی الخطأ فی مادة الفکر **ایضا**

اعلم فان يكون الخ اي سواء كانت تلك المقدمات اليقينية ضرورية  
 على التسليم  
 فيكون ما اورد  
 غير صحيح  
 في تلك المقدمات  
 فيكون على ما  
 في قوله تعالى  
 ولا تقولوا قد اوصينا  
 في قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا  
 عسى ان يكون  
 قريبا

عالمكم في الشرطة

حاصل ردة على الشايع محموله الناهرة

فليس يستغنى بهو الحكم بل هو السالك للمقدم

و مادة المولات الى العيون و قد ثبت في

زده العبرة للمعاناة لا للالوان

مادة مولات فيصير مع النار

بينا لانفقوا في ذلك ما لا يحصى من المال

الحكام فيه وانما الحكام الى قتال استثنائية

انصافاً و احداً بل بنحو فائدة المارة

المربع شبايح اول اول

الشارح

زم غلب

[illegible]



او مكتوبات من ضروريات العلم ان الحد الاوسط في البرهان لا بد ان  
 يكون على النسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان على وجود تلك  
 النسبة في الخارج ايضا تسمى برهان المتباليان فيفيد اليقينة في الذهن  
 والخارج كما يقال هذا متفق الا خلاط وكل متفق الا خلاط محمول  
 محمول متفق الا خلاط علته لبثوث الجموع في الذهن والخارج فبعيا وان  
 كان على النسبة في الذهن دون الخارج يسمى برهان ايتا لانه يفيد  
 يقينة النسبة في الخارج دون اليقينة مثل هذا محمول متفق الا خلاط في  
 الذهن الا انها ليست على في الخارج بل الام بالعكس **قوله** وهو يخرج  
 اي قوله مؤلف من مقدمات يقينية يخرجها **قوله** يشتمل التعرف على  
 العلل الاربع كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له في علته مادية وصورية  
 وفاقية وغائية لان العلة ما يتوقف عليه **قوله** وما يتوقف عليه  
 المركب ان كان داخل فيه فاما ان يكون الشيء موهبا بقوة او بفعل  
 فان كان الاول فهو العلة المادية كالجنت لسر بروان كان ان في بالنقص  
 فهو العلة الصورية كالبية لسر بروان كان ما يتوقف عليه **قوله** خارجا بالثبات  
 عنه فان كان مامنه **قوله** فهو العلة الفاعلية وان كان مالا بلة **قوله**  
 فهو العلة الغائية واذا صدر المركب على موجب بالذات يحتاج الى  
 الثلاثة منها وهو غير الغائية واما البسيط الصادر عن المختار فيحتاج الى

لعل في البرهان المتباليان  
 في الذهن والخارج  
 فيكون على النسبة الاكبر الى الاصغر  
 في الذهن فان كان على وجود تلك  
 النسبة في الخارج ايضا تسمى برهان  
 المتباليان فيفيد اليقينة في الذهن  
 والخارج كما يقال هذا متفق الا خلاط  
 وكل متفق الا خلاط محمول محمول  
 متفق الا خلاط علته لبثوث الجموع  
 في الذهن والخارج فبعيا وان كان على  
 النسبة في الذهن دون الخارج يسمى برهان  
 ايتا لانه يفيد يقينة النسبة في الخارج  
 دون اليقينة مثل هذا محمول متفق  
 الا خلاط في الذهن الا انها ليست على  
 في الخارج بل الام بالعكس

فانه لا بد ان يكون  
 على النسبة الاكبر الى الاصغر  
 في الذهن فان كان على وجود تلك  
 النسبة في الخارج ايضا تسمى برهان  
 المتباليان فيفيد اليقينة في الذهن  
 والخارج كما يقال هذا متفق الا خلاط  
 وكل متفق الا خلاط محمول محمول  
 متفق الا خلاط علته لبثوث الجموع  
 في الذهن والخارج فبعيا وان كان على  
 النسبة في الذهن دون الخارج يسمى برهان  
 ايتا لانه يفيد يقينة النسبة في الخارج  
 دون اليقينة مثل هذا محمول متفق  
 الا خلاط في الذهن الا انها ليست على  
 في الخارج بل الام بالعكس



التي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة  
التي هي في الحقيقة

لا الفاعلية والغائية فقط والبسيط الصادر وعن الموجب  
يحتاج الى الفاعلية فقط واجتياح المركب الصادر على المختار  
لا العلة الغائية ليس على مذهب المتكلمين غير المعنوية فان البكارة  
تحتاج ثمنهم ومع ذلك افعالهم منتهية عن الغرض كما بين في صفة  
وقد عدو من لطائف التعريف اشتماله على العمل الرابع بان يؤخذ  
بالتعكس لان العمل مفهومات ما يصح حملها على الموقوف فيعرف بها  
لابان يعرف نفس العمل انما يجوز ذلك لانها مبانيته للمعلول  
ولا يجوز التعريف المبين **قوله** بالمطابقة اي كالمبا طقة في الظهور

لان صورت الفكر هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس  
بل عارضة له منته عن التاييف كيف ولو كانت بالمطابقة لا متع  
حملة على البرهان المعروف لا مترايضاً **قوله** وهو القوة العاقلة لانها وان  
كانت قابلة للادراكات كلها لكنها فاعلة فانها علة التاييف **قوله**  
على وسط حاضرة في الذهن اي عند تصور الترفين والوسط ما يقرب

لانه حين نقول لانه كذا كالمستغنى قولنا العا حادث لانه متغير وكل  
بغير حادث **قوله** بالخيال الخيالي هو البصر والذوق  
واللمس والرائحة والشم والسمع والحواس والخيال والوهم والخيال وحيلة تحت  
فالحواس والشم والسمع والحواس والخيال والوهم والخيال وحيلة تحت

ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب  
ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب  
ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب ثم يغيب

العمل الرابع  
العمل الرابع  
العمل الرابع

العمل الرابع  
العمل الرابع  
العمل الرابع

العمل الرابع  
العمل الرابع  
العمل الرابع

العمل الرابع  
العمل الرابع  
العمل الرابع

العمل الرابع  
العمل الرابع  
العمل الرابع



المبتدأ و انتهائ **قوله** وهو المعنى بالحدس أي شيوخ المبادرو المطالب  
للهذه من دفعه وحقيقته ان نسخ المبادر المرتبة للهذه من فحصيل المطلوب  
**قوله** فان تدريجي لان الفكر وهو الانتقال في المطلوب المشعور به  
بوجه ما الى المبادر ومنها بعد الترتيب الى المطلوب واعلم ان المجربات  
والحدسيات لا تكون حجة على الغير لحوال ان لا يحصل له الحدس التجربة  
المقدان للعلم بها **قوله** يستعمل العقل توالمهم على الكذب فيه اشارة  
لا ان منشا الاستحالة كثرتهم ليس الا فلا ينتفضح خبر قوم لا يجوز العقل  
كذبهم بقوية خارجية **قوله** مصداق حصول اليقين اي ما يصدق من حجة  
الاخوان ويدل على بلوغه حد التواتر يعني ان لا يشترط فيه عدد معين مثل  
خمسة عشر او اثني عشر او عشرين او اربعين او سبعين على قبيل بل ضابطه  
وقوع العلم على شبهة **قوله** فان العقل يترتب الى العقل بتصور الانقام  
بما و بين عند تصور الاربعه والزوج فيرتب في الحال ان الاربعه  
الخ فهي قضيه فياستها معها **قوله** من مقدمات مشهوره وهو قضاي  
يعتبره بها جميع الناس سبب شهرتها فيما بينهم اي اشتغالها على مصلحة  
عامة كقولنا العدل حسن الظلم قبيح واما ما لما في طبها يعوم في الرقة  
كقولنا امرأة الضعفاء محموده واما ما فيما في الحملية كقولنا كشف  
العورة مذموم واما لا نفعا لاتهم من عادات كقبح ذبح الجوارح



الحيوانات عند اهل الهند وعدم فجة عند غيرهم او من شرايع او اداب  
 كالا موارث عتة وغيره وربما يتبلغ الشدة الى حيث يبتلى باليات  
 ويفرق بينهما بان الالات ان لو جعل نفه خالية عن جميع الامور المغيرة  
 لعقد حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد  
 تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة البتة **قول** ويختلف  
 باختلاف الزمان الخ يعني اي قبضة ما يكون مشهور في زمان دون  
 زمان وفي مكان دون مكان وان لكل قوم مشهورات بحسب عادتهم  
 وادابهم وان لكل اهل الصنعة ايضا مشهورات بحسب صناعتهم وعلمهم  
 ان الجدل يتألف من المسلمات ايضا فكان الاو التوضي لها وقضايا  
 تسلم من الخصم وينبغي عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيها بنهيهم  
 او بين اهل علمت كعلم الفقهاء سائل اصول الفقه والتوضي في الجدول  
 الزام الخصم واقناعه فهو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان **قول**  
 معتقده اما لامر كما وتسمى المعجزات والكرامات كالا نبيا والاولياء  
 واما لاختصاصه بمرئ العقول ودين كما اهل العلم والمزهد وهرنا فجة  
 جدا في تعظيم امر الله تعالى والشفقة على خلقه والتوضي في الخطابة عيب  
 النكر في انفعهم في امور معاشهم ومعادهم كما يفعل الخطباء  
 والوعطاء **قول** تنسب منها النفس الخ والتوضي منه انفعال النفس



بالتعجب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف  
او يشد بصوت طيب **قول** ولا يكون حقا وكونها شبيهة بالحق اما  
ان يكون من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة  
فكقولنا لصوت العرس المنقوش على الجدار انه فرس وكل فرس هتال  
نتج ان تلك الصورة هتال واما من حيث المعنى لعدم رعاية وجود  
الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو ان وكل  
ان وفرس فهو افرس نتج بعض الالات ان فرس والغلط فيه  
ان موضوع المقدمات ليس بموجود اذ ليس بموجود يصدق عليه  
الات ان والفرس فائدة المغلطة تعبط الحضم واسكالة وعظم  
فائدتها الاخر اذ عن المطالطة قال ان عرفت ان شرا طشروكن  
لا وقينه فمن ما يعرف الخبز من شتر يقع فيه **قول** والعمدة هو البرهان  
يقول في قوله تع ادع الى اسبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم  
بالتة هي احسن الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة لا الخطابة والجدل  
لا الجدل فيكون كل من هذه الثلاثة موعظة علمية في الدعوة الى اسبيل  
الحق لكنه بالنسبة الى نفس المستدل العمدة في البرهان فقط بلا شك  
لانه يغيب اليقين بخلاف الاخرين ولذا احصر المصنف العمدة في البرهان  
جعلنا الله تعالى من الواصلين الى علم اليقين لاملات معين واذقتن





40

فلنا حق اليقين الحمد لله رب العالمين  
بقل احمد يعون الملك الصمد على يد الفقير الرجى غفر الله عنه ابراهيم بن  
خضر رحمه الله تعالى

خضر، محمد بن عبد الله

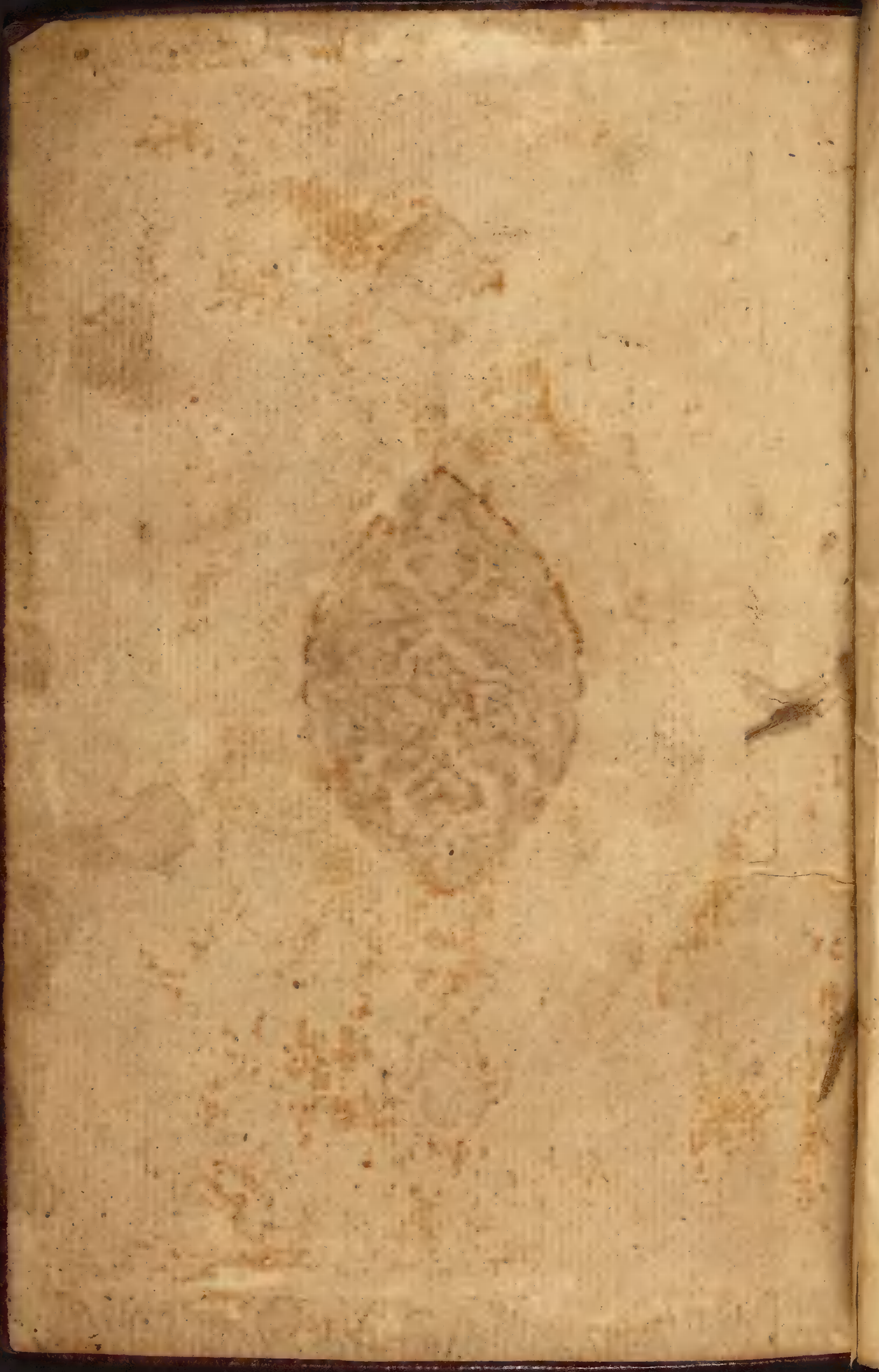


من ثم رفع در غریب کسی ندانند حال من  
یا مردم در غریب یا مادره کام من

والمراد بالبحث عن الاعراض حملها على موضوع العلم كقولنا في الفحوص  
الكلية اما معربا او على انواعه كالوقوف كل ما سبقت او على اعراس  
الذات كقولنا الموعوب باللفظي او التقديري او على انواع اعراسه  
الذات كقولنا الموعوب باللفظي اما مرفوع او منصوب او مجرور









BE











